AL-NAHRAIN UNIVERSITY
COLLEGE OF LAW
ISSN:3006- 0605 DOI:10.58255

الهوية الرقمية في القانون الدولي الخاص: من تفكك المفاهيم التقليدية إلى إعادة البناء المفاهيمي – دراسة تحليلية

Digital Identity in Private International Law: From the Fragmentation of Traditional Concepts to Conceptual Rebuilding - A Comparative Analytical Study

أ.م. د . مراد صائب محمود
Dr.murad.saib@uokirkuk.edu.iq
كلية القانون والعلوم السياسية–جامعة كركوك
Assistant Professor Dr. Murad Saeb Mahmoud
Dr.murad.saib@uokirkuk.edu.iq
College of Law and Political Science - Kirkuk University

This work is licensed under a
Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

المستخلص : تمثل الهوية الرقمية مجموعة البيانات والمحددات التقنية والقانونية التي تميز الشخص في الفضاء الإلكتروني، وتشمل معلومات التعريف والسلوك الرقمي والروابط التفاعلية، وهي بذلك لا تُعد مجرد وسيلة تقنية بل كيان قانوني له آثار تتعلق بالحقوق والالتزامات، أذ يشهد العالم تحوّلاً جذرياً بفعل الثورة الرقمية، الأمر الذي أفرز ما يُعرف بالهوية الرقمية بوصفها امتداداً حديثاً للشخصية القانونية للفرد في البيئة الافتراضية، ولم يعد التعامل القانوني مع هذه الهوية مقتصراً على النطاق الداخلي، بل أضحى يثير إشكاليات معقّدة في نطاق القانون الدولي الخاص، خاصة فيما يتعلق بتنازع القوانين والاختصاص القضائي، غير أن هذا المفهوم القانوني الجديد يواجه تحديات، أبرزها اختلاف التشريعات الوطنية وصعوبة التوفيق بين الاعتبارات التقنية والقانونية فضلاً عن الحاجة إلى إرادة دولية مشتركة. وإن بناء نظرية قانونية متكاملة للهوية الرقمية في إطار القانون الدولي الخاص لم يعد خياراً، بل ضرورة، لمواكبة التطور التكنولوجي وضمان تنظيم قانوني عادل وفعال للعلاقات الرقمية ذات الطابع الدولي.

الكلمات المفتاحية : تفكك المفاهيم، البناء المفاهيمي، متكاملة، الهوية، الرقمية، القانون الدولي الخاص

Abstract

Digital identity represents a set of data, as well as technical and legal determinants, that distinguish an individual in cyberspace. It includes identification information, digital behavior, and interactive connections. As such, it is not merely a technical tool, but rather a legal entity with implications for rights and obligations. The world is undergoing a profound transformation driven by the digital revolution, which has given rise to what is known as “digital identity” as a modern extension of an individual’s legal personality in the virtual environment. Consequently, the legal treatment of this identity is no longer confined to the domestic sphere; instead, it has begun to raise complex issues within the realm of private international law, particularly with regard to conflict of laws and jurisdiction. However, this theory faces several challenges, most notably the divergence of national legislations, the difficulty of reconciling technical and legal considerations, and the need for a unified

international will. Therefore, the development of an integrated legal theory of digital identity within the framework of private international law is no longer an option but a necessity, in order to keep pace with technological advancement and to ensure a fair and effective legal regulation of cross-border digital relationships.
Keywords: Conceptual deconstruction, conceptual construction, integrated, identity, digital, private international law

أولًا: الإطار العام للبحث: في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم الرقمي، برزت الهوية الرقمية كأحد المفاهيم القانونية الحديثة التي تفرض نفسها بقوة على مختلف فروع القانون، ولا سيما القانون الدولي الخاص، الذي يعنى بتنظيم العلاقات القانونية ذات العنصر الأجنبي، إذ لم يعد تحديد هوية الأشخاص مقتصراً على المعايير التقليدية المرتبطة بالجنسية أو الموطن او محل الإقامة او محل التأسيس او مركز الإدارة الرئيسي، بل أصبح يشمل أبعاداً رقمية تتجسد في البيانات الإلكترونية، والحسابات الرقمية، والأنشطة التي يمارسها الأفراد عبر الفضاء السيبراني، وان صياغة نظرية قانونية متكاملة للهوية الرقمية في القانون الدولي الخاص، تنهض على أسس واضحة تجمع بين الاعتراف القانوني بالهوية الرقمية وتحديد ضوابط استخدامها، وربطها بقواعد الاختصاص القضائي والتنازع بين القوانين، كما تسعى هذه النظرية إلى تحقيق التوازن بين متطلبات الأمن الرقمي وحماية الخصوصية من جهة، وضمان استقرار المعاملات القانونية الدولية من جهة أخرى.

ثانياً–إشكالية البحث: تكمن إشكالية البحث في ان القانون الدولي الخاص يواجه أزمة بنيوية نتيجة عجز ضوابطه التقليدية المتمثلة في "الجنسية، الموطن، محل الإقامة المعتادة، محل التأسيس، مركز الإدارة الرئيسي" عن استيعاب التحولات التي فرضها الفضاء الرقمي، أذ أصبحت الهوية الرقمية تمثل مركز الثقل الحقيقي للعلاقات القانونية العابرة للحدود، وأفرز هذا التطور تحديات قانونية عميقة تتعلق بكيفية تحديد هوية الشخص في البيئة الرقمية ومدى الاعتراف بها عبر الحدود، وإشكاليات الاختصاص القضائي والقانون الواجب التطبيق في المنازعات الناشئة عنها، كما أن غياب إطار قانوني موحد ينظم الهوية الرقمية على المستوى الدولي أدى إلى تباين التشريعات الوطنية والدولية، الأمر الذي يزيد من تعقيد تسوية النزاعات ذات الطابع الرقمي.

ثالثاً–تساؤلات البحث: تتمثل تساؤلات الدراسة في الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١–إلى أي مدى يمكن تأسيس نظرية قانونية متكاملة تجعل من الهوية الرقمية ضابط إسناد فعال لتحديد الاختصاص القضائي والقانون الواجب التطبيق في القانون الدولي الخاص؟

٢–ما مدى اعتراف التشريعات الوطنية بالهوية الرقمية؟ وهل تختلف عن الهوية التقليدية أم تُعد امتداداً لها؟

٣–هل يوجد اتجاه نحو توحيد هذا الاعتراف على المستوى الدولي؟ وهل يمكن اعتمادها كضابط جديد للاختصاص بدلاً من الضوابط التقليدية؟

٤–كيف يمكن حماية الهوية الرقمية من الاعتداءات في بيئة عابرة للحدود؟ وما دور القضاء في تفسير وتطوير مفهوم الهوية الرقمية؟

٥–ما مدى إمكانية إنشاء إطار دولي موحد لتنظيم الهوية الرقمية؟ وما هي التحديات القانونية والسياسية التي تعيق ذلك؟

رابعاً–أهمية البحث: تكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يمثل حلقة وصل بين القانون والتكنولوجيا، ويسعى إلى بناء إطار قانوني متكامل يواكب التحول الرقمي العالمي، ويضمن استقرار المعاملات الدولية وحماية حقوق الأفراد في البيئة الرقمية ويعالج إشكالية حديثة تمس جوهر التحولات القانونية في العصر الرقمي، من خلال تأصيل مفهوم الهوية الرقمية قانونياً داخل إطار القانون الدولي الخاص، ويسد فراغاً فقهياً في موضوع لا يزال في طور التكوين، كما انه يدعم بناء نظرية قانونية حديثة تتلاءم مع التطور التكنولوجي، ويعزز تطوير قواعد الاختصاص القضائي الدولي في ظل البيئة الرقمية، ويدعم تحديث التشريعات لتتلاءم مع الواقع الرقمي، فضلاً عن معالجة الطابع العابر للحدود للهوية الرقمية والتعاون الدولي في مجال الاعتراف بالهويات الرقمية، ويضمن حماية الحقوق الشخصية المرتبطة بالهوية الرقمية، مثل الخصوصية، ويحقق التوازن بين حرية استخدام التكنولوجيا ومتطلبات الأمن الرقمي، ويضع أسساً لنظام قانوني مرن قادر على التكيف مع الابتكار التكنولوجي.

خامساً–أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى الانتقال من المعالجة التقليدية للهوية إلى تصور قانوني حديث يدمج البعد الرقمي ضمن قواعد القانون الدولي الخاص، بما يحقق فعالية أكبر في تنظيم العلاقات القانونية الدولية في العصر الرقمي. وتسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١–تحديد المقصود بالهوية الرقمية من منظور قانوني بيان ماهيتها وخصائصها وتمييزها عن الهوية التقليدية.

٢–الوقوف حول تأصيل مفهوم الهوية الرقمية قانونياً. واختبار صلاحيتها كضابط إسناد .

٤–اقتراح نموذج نظري متكامل لتوظيفها في "الاختصاص القضائي ، القانون الواجب التطبيق، وبيان حدودها ومخاطرها.

٥–تعزيز الحماية القانونية للهوية الرقمية وبيان سبل حماية الهوية الرقمية من الاعتداءات، خاصة في البيئة العابرة للحدود.

٦–تسليط الضوء حول تحقيق التوازن بين الأمن الرقمي والحقوق الفردية خاصة الحق في الخصوصية وحرية استخدام الوسائل الرقمية.

سادساً–منهجية البحث: اعتمدت المنهج التحليلي من خلال دراسة وتحليل النصوص القانونية والدراسات الفقهية الحديثة المتعلقة بالهوية الرقمية واستخلاص المبادئ القانونية الأساسية، والإشارة الى بعض التشريعات والنظم القانونية المختلفة التي تناولت الهوية الرقمية مثل المشرع "الاستوني، الأوربي، الهندي، الأمارات، والسعودية" لفهم أفضل الممارسات وتطوير نظرية متكاملة للهوية الرقمية لاستنباط الحلول العملية والمبادئ القانونية الأفضل، ويتيح هذا التلاقح بين المنهجين بناء نظرية قانونية متكاملة تتناسب مع تطورات الهوية الرقمية في العصر الرقمي، وتراعي التحديات العابرة للحدود، والوقوف حول تحديد نقاط الضعف في التشريعات الحالية مثل غياب نصوص صريحة حول الاعتراف بالهوية الرقمية عبر الحدود، لغرض استنباط قواعد قابلة للتطبيق على الهوية الرقمية ضمن نطاق القانون الدولي الخاص.

ثانياً: هيكلية البحث: لغرض وضع أسس نظرية قانونية متكاملة للهوية الرقمية في القانون الدولي الخاص، تستند إلى تحليل القواعد القانونية القائمة وتقييم مدى كفايتها، مع الاستفادة من التجارب المقارنة لاستخلاص حلول قانونية ملائمة. اعتمدت الخطة البحثية الآتية: **المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني للهوية الرقمية / المبحث الثاني: الهوية**

الرقمية في الفكر القانوني المعاصر في ظل القانون الدولي الخاص / المبحث الثالث: مقومات تأسيس نظرية قانونية متكاملة للهوية الرقمية

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي والقانوني للهوية الرقمية

لا يزال الإطار التنظيمي للهوية الرقمية في طور التشكل، أذ تتباين التشريعات في مدى تنظيمها والاعتراف بها، لا سيما في العلاقات ذات الطابع الدولي الخاص، الأمر الذي يستدعي ضرورة بناء إطار مفاهيمي وقانوني واضح يحدد ماهية الهوية الرقمية وأنواعها وخصائصها وضوابط استخدامها، وآليات حمايتها من الاعتداءات، بما يحقق التوازن بين متطلبات التطور التكنولوجي الحديث وضمان حماية الحقوق والحريات الفردية، ويكتسب تنظيم الهوية الرقمية أهمية بالغة في الفكر القانوني، كونه يمثل مدخلاً أساسياً لفهم تنظيم العلاقات القانونية في العصر الرقمي، وتمهيداً لوضع قواعد قانونية متكاملة لنظرية الهوية الرقمية تكون قادرة على مواكبة التحديات التي يفرضها هذا التطور التقني المتسارع. ولغرض الإحاطة بالموضوع سوف نتناوله بالفرعين الآتيين:

المطلب الأول

المدلول القانوني للهوية الرقمية وأنواعها

في ظل التحول الرقمي المتسارع، برزت الهوية الرقمية كأحد المفاهيم القانونية الحديثة التي تعكس تطور وسائل تحديد شخصية الأفراد في البيئة الإلكترونية، ولم يُعد تعريف الهوية الرقمية يقتصر على البيانات التقليدية، بل أصبح يشمل مجموعة من المعرفات الرقمية والبيانات الشخصية التي تُمكّن من تمييز الشخص قانونياً في الفضاء الرقمي، ولغرض الإلمام بالموضوع سوف نتناوله بالفرعين الآتيين:

أولاً–تعريف الهوية الرقمية: ان فهم مفهوم الهوية الرقمية يُعد أمراً مهماً لمواكبة التطور التكنولوجي، ولإدراك دورها في تنظيم المعاملات الإلكترونية وضمان أمنها القانوني، ويُعد مفهوم الهوية الرقمية من واحداً من أكثر المفاهيم المطروحة جدلاً وأثارة للنقاش في الفقه القانوني المعاصر، لما يحتويه من دلالات قانونية وفكرية وسياسية واجتماعية تمس عمق المجتمع وجوهره[١].

وتُعد الهوية الرقمية من المفاهيم الحديثة التي برزت مع تطور التكنولوجيا وانتشار استخدام الإنترنت، حيث تمثل مجموعة من البيانات والمعلومات الإلكترونية التي تُستخدم للتعريف بالشخص وتمييزه في البيئة الرقمية، ولم تعد الهوية تقتصر على الاسم أو الرقم التعريفي التقليدي، بل أصبحت تشمل البريد الإلكتروني، والحسابات الإلكترونية، والبيانات الشخصية، وغيرها من الوسائل التي تثبت وجود الفرد في الفضاء الرقمي. ويصعب الجزم بوجود بوضع تعريف خاص ومحدد للهوية الرقمية بل وحتى للهوية بمعناها القانوني لان الهوية ووجودها مرتبط بمجموعة من البيانات، وهذه البيانات متغيرة ومتجددة في ظل الوسط الرقمي، لذا فان القول بتعريف قانوني للهوية الرقمية تعتريه بعض الصعوبات المستمدة من تعاظم دور البيانات الرقمية في مجال القانون هو ما أثر بشكل متزايد على تغيير المفاهيم واتساع نطاق مدلولها، فأخذت الرقمية

(١) نور الدين بن نعيجة، الهوية الوطنية بين الموروث التاريخي وتحديات العولمة والرقمنة، بحث منشور في مجلة الباحث، ع١٨، ٢٠١٧، ص١١٢.

تطلق على تعاملات الأنسان مع غيره في الوسط الرقمي لتشكل بذلك المعاملات الرقمية واخذ الوسط الرقمي أو المجتمع الرقمي يحل محل الوسط التقليدي[١].

وعُرفت الهوية الرقمية على أنها " مجموعة من الوسائل الرقمية المعتمدة التي تسمح بأثبات الشخصية الإلكترونية للفرد أو الشخص المعنوي أمام الغير في المعاملات المدنية والإلكترونية بما يترتب عليها من آثار قانونية في مواجهة الأطراف والغير "[٢].

وتُعد إستونيا من طليعة الدول التي ضمنت تشريعاتها بتنظيم قانوني للهوية الرقمية[٣]، حيث عرّف الإقامة الإلكترونية ووصفها على أنها " هوية رقمية تُمنح للأجانب بدون إقامة فعلية في إستونيا، ويحصل الشخص على بطاقة رقمية "Digital ID"، والإقامة الإلكترونية مخصصة للأجانب فقط، وهي هوية رقمية وليست فعلية واستخدامها يكون أونلاين فقط وهدفها اقتصادي وليس للهجرة[٤] .

ونرى بان القانون الإستوني نموذجاً متقدماً في دمج الهوية التقليدية بالهوية الرقمية ومنح التوقيع الإلكتروني حجية قانونية كاملة وتوفير إطار قانوني شامل للهوية الرقمي، وهو يمثل تجربة رائدة يمكن الاستفادة منها في تطوير تشريعات الهوية الرقمية في إطار القانون الدولي الخاص.

وتعرف الهوية اصطلاحاً على أنها " مجموعة البيانات والمعلومات التي يتم استخدامها لإثبات وجود الشخص وانتمائه"[٥].

وعُرفت الهوية الرقمية على أنها" التمثيل الإلكتروني للذات، وهي إسقاط رقمي لشخصيتنا واهتماماتنا وسلوكياتنا في الفضاء الافتراضي، ويمكن أن تتراوح هذه المعلومات من شيء بسيط مثل اسم المستخدم إلى تفاصيل أكثر تعقيداً مثل سجّلات التصفح والتفضيلات الشخصية ونشاط وسائل التواصل الاجتماعي"[٦].

وتعرف الهوية الرقمية في ظل الانفتاح المعلوماتي والتطور التقني على أنها "مجموعة السمات والبيانات والرموز والأشكال التي يستخدمها الفرد عند تقديم نفسه للآخرين في الوسط الافتراضي بقصد التفاعل والتواصل معهم[٧].

---

(١) د. زياد طارق جاسم، الهوية الرقمية وانعكاساتها على الخصوصية في ظل تقنيات الذكاء الاصطناعي ، بحث منشور في مجلة دراسات البصرة، م ع ٥٦، س١٩ ، ٢٠٢٤، ص ٧٠.

(٢)د. أحمد وجدي أحمد أبو عامر، الهوية الرقمية وتأثيرها على فكرة الشخصية القانونية في الالتزامات المدنية، بحث منشور في مجلة القانونية ،العدد٢٥، الإصدار الأول، ٢٠٢٥.ص١٢٤٩.

(٣) قانون الوثائق الشخصية الاستوني (Identity Documents Act)، التعديل الذي طرأ على القانون في عام ٢٠٢٥ خصص الفصل الخامس منه لتنظيم الهوية والإقامة الرقمية (Digital Identity Card) في المادة (٢٠). الوصول إلى القانون متاح من خلال الموقع الإلكتروني الرسمية للتشريعات الإستونية: https://www.riigiteataja.ee/en/eli/ee تاريخ أخر زيارة للموقع ٢٠٢٦/١/١٢. الساعة ٦:٣٠ مساءاً.

(٤)ينظر الى: المادة (٢٠) من قانون الوثائق الشخصية الإستوني المشار اليه في الهامش أعلاه.

(٥)GUILLIEN "R."VINCENT "J." Lexique de termes juridiques, Dalloz, Paris, 2007, no 35.

(٦)أحمد عبدالحميد أحمد حبيب، مراحل ومهارات بناء منظومة الهوية الشخصية الرقمية الذكية المتكاملة للمفتي الرشيد بعصر الذكاء الاصطناعي، المؤسسة الرقمية المتكاملة، د س ن، ص٩.

(٧) د. زياد طارق جاسم، مصدر سابق ، ص ٧٠.

أما المشرع الإماراتي فقد نظم تنظيماً محدوداً للهوية الرقمية[١]، ألا انه اطلق تطبيق الهوية الرقمية في معرض جيتكس للتقنية ٢٠١٨ ، وهو مشروع مشترك بين هيئة دبي الرقمية وهيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية ودائرة التمكين الحكومي ويهدف هذا التطبيق الجديد إلى تحقيق التحول الرقمي والتخلص من المعاملات الورقية، وتُعد الهوية الرقمية أول هوية وطنية رقمية لجميع المواطنين والمقيمين والزوار، وتسمح بوصول المستخدمين إلى خدمات الهيئات الحكومية المحلية والاتحادية ومزودي الخدمات الآخرين، تقدم الهوية الرقميةً حلولاً سهلة للدخول إلى الخدمات عبر الهواتف الذكية دون الحاجة إلى كلمة سر أو اسم مستخدم، فضلاً عن إمكانية التوقيع على المستندات رقمياً، والتحقق من صحتها دون الحاجة لزيارة مراكز الخدمة[٢].

ثانياً–أنواع الهوية الرقمية: تتعدد أنواع الهوية الرقمية في القانون الدولي الخاص بالنظر إلى طبيعتها القانونية ووظيفتها في إثبات الشخصية وتحديد العلاقة القانونية في البيئة الرقمية العابرة للحدود[٣]، ويمكن تصنيفها على النحو الآتي:

١–الهوية الفردية والهوية الوطنية: وهي التي تمثل الميزات والخصائص الجسدية التي تميز الأنسان من حيث كونه فرداً عن بقية الأفراد سواء داخل مجتمعه أو خارجه مثل " بصمات الأصابع، بصمات العين، الحامض النووي" وتسمى الهوية البيومترية[٤]. أما الهوية الوطنية فهي التي تتمثل في جملة من الصفات والخصائص التي تكون في امه من الأمم يشترك فيها مجموع الأفراد المكونون لها، فيتعرفون على بعضهم البعض من خلال هذه الصفات، ويتميزون عن غيرهم من أفراد الأمم الأخرى[٥].

واصدر المشرع الهندي نظام آدهار"Aadhaar " وهو أضخم نظام للهوية البيومترية الرقمية في العالم[٦]، يعتمد على بصمات الأصابع وقزحية العين لتعزيز الشمول المالي، وتسهيل الخدمات الحكومية ومحاربة التزوير، ويُعد حجر الزاوية في البنية التحتية الرقمية للهند .وهذا المشروع : :«Aadhaar» تديره "هيئة التعريف الفريدة للهند(UIDAI) "، ويهدف لتوفير هوية موثوقة وغير قابلة للتزوير، خاصة للفئات الفقيرة والمهمشة، أذ يقوم يُسجل الأفراد بياناتهم البيومترية من خلال مسح قزحية العين وبصمات الأصابع والوجه مقابل رقم خاص، مما يتيح التحقق الفوري من الهوية عبر الإنترنت أو خارجه.، كما يستخدم في فتح الحسابات المصرفية، الحصول على الإعانات الحكومية (التحويلات النقدية المباشرة)، خدمات الهاتف، وحضور الموظفين الحكوميين، ألا انه أثيرت مخاوف كبيرة بشأن الخصوصية وأمن البيانات، مما أدى

---

(١) قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية الاتحادي رقم ١ لسنة ٢٠٠٦.

(٢) الهوية الرقمية UAE Pass، مقال منشور على الموقع الإلكتروني https://u.ae/ar/about-the-uaeuae وأخر زيارة في ٢٠٢٦/٣/٢٢.

(٣) هناك هوية افتراضية وهي هوية وهمية لا وجود لها في الواقع، وإنما أنشأها الفرد كهوية بديلة في مواقع التواصل الاجتماعي، وقد تصل إلى تغيير السن والجنس والجنسية...الخ، وهي تمنح المُشترك أماناً نفسياً وسياسياً من خلال التملص من الرقابة والمتابعة التي قد تترتب عليه، وللمزيد انظر: خالدي سعاد، دور الهوية الافتراضية للمتلقي في التغيير السياسي عبر مواقع التواصل الاجتماعي، بحث منشور في مجلة دراسات، ع٧، ٢٠١٥، ص١٨٤.

(٤) الهوية الرقمية البيومترية وتعتمد على الخصائص الجسدية أو الحيوية للفرد، مثل: بصمة الإصبع التعرف على الوجه بصمة العين ,تمتاز ب**درجة أمان مرتفعة**، لكنها تثير إشكالات قانونية تتعلق بحماية الخصوصية والبيانات.

(٥) نور الدين بن نعيجة، مصدر سابق، ص١١٣.

(٦)أطلقته الهند عام ٢٠٠٩ لتوفير رقم تعريف فريد مكون من ١٢ خانة لأكثر من ١,٤ مليار نسمة.

إلى طعون قضائية متعددة أمام المحكمة العليا الهندية بشأن إلزامية استخدامه، وأصبح النظام جزءًا رئيسيًا من "منصة الهند(India Stack) "، حيث تم دمج آليات التحقق "غير المتصل بالإنترنت (Offline) "وتطبيقات الهاتف الذكي (mAadhaar)لزيادة الأمان[١] .

١- ٢-**الهوية الرقمية للبشر والهوية الرقمية للآلة:** الهوية الرقمية للبشر هي التي تتضمن معلومات مثل العمر ورخصة القيادة ورقم الضمان الاجتماعي، أو بيانات حيوية مثل بصمات الأصابع ومسح التعرف على الوجه والهوية البصرية[٢]، ويستخدم البشر هوياتهم الرقمية للوصول إلى الموارد الرقمية، مثل تسجيل الدخول إلى حساب مصرفي عبر الإنترنت أو استرداد الأصول الحساسة على شبكة مؤسسية. أما الهويات الرقمية للآلة فهي هويات الآلات تشير إلى كيانات غير بشرية مثل التطبيقات والروبوتات وعُقد إنترنت الأشياء والأجهزة الأخرى، وغالباً ما يستخدمون معرّفات فريدة مثل الشهادات أو الرموز المميزة للمصادقة على أنفسهم وتمييزهم تماماً مثل الهوية الرقمية لمستخدم بشري، تسمح الهوية الرقمية للآلة لها بالوصول إلى موارد رقمية معينة، مثل تطبيق أعمال يجلب بيانات حساسة من قاعدة بيانات سحابية[٣].

٣-**الهوية الرقمية المركزية والهوية الرقمية اللامركزية (SSI):** تقدم الهوية ذات السيادة الذاتية(SSI) نهجاً يركز على المستخدم للهوية الرقمية، مما يمكّن الأفراد من التحكم في بياناتهم الشخصية. بدلاً من الاعتماد على السلطات المركزية، تستفيد SSI من المعرفات اللامركزية (DIDs) والاعتمادات القابلة للتحقق (VCs) لإنشاء نظام بيئي للهوية أكثر أماناً وخصوصية وقابلية للنقل. وفي هذا النموذج يحتفظ المستخدمون ببيانات هويتهم الخاصة، ويشاركون فقط بما هو ضروري عند الضرورة، وان هذه الطبيعة اللامركزية تجعل SSI أكثر مرونة بطبيعتها ضد نقاط الفشل الفردية، وهي ميزة حاسمة في عصر الكم. عند دمجها معPQC ، يمكن أن توفر SSI أساساً أكثر قوة للهوية الرقمية. يمكن استخدام خوارزميات PQCلتأمين DIDs وVCs وتقنية البلوك تشين أو سجل الحسابات الموزعة (DLT) الأساسية التي تدعم SSI ، هذا يضمن بقاء سلامة وصحة الاعتمادات القابلة للتحقق سليمة، حتى ضد الخصوم ، كونه يخلق الجمع بين مرونة SSI المعمارية وقوة PQC التشفيرية في إطار عمل مقاوم للمستقبل للهوية الرقمية يعطي الأولوية لخصوصية المستخدم وأمنه[٤].

٤-**الهوية الرقمية الذاتية الهوية الرقمية التجارية أو "المهنية":** وهي الهوية الرقمية التي يتحكم فيها الفرد بشكل كامل دون وسيط مركزي، وتقوم على تقنيات حديثة مثل البلوك تشين، وتسهم في تعزيز سيادة الفرد على بياناته، لكنها لا تزال

([1])Manish Karmwar and Divy Kunwar, 'The Dilemma Between Digital Identity and Privacy in Modern Governance: Comparing South Arica and India' 0 (2025) Journal of Asian and African Studies. P.1.

([٢])الهوية البصرية: وهي تتضمن الشعار والألوان والصورة الاحترافية، وهي عناصر مرئية تعرب عن الأسلوب الشخصي والمهني عبر تناسق جميع القنوات الرقمية لتعزيز التعرف البصري. وللمزيد انظر: أحمد عبدالحميد أحمد حبيب، مصدر سابق، ص١٢.

([٣]) James Holdsworth ، Matthew Kosinski ، ما هي الهوية الرقمية؟ مقال منشور على الموقع الإلكتروني https://www.ibm.com / ، وآخر زيارة له في ٢٠٢٦/٣/٢١.

([٤]) الهوية الرقمية الآمنة –تقاطع الهوية ذات السيادة الذاتية والتشفير ما بعد (AR) الكمومي. مقال منشور على الموقع الإلكتروني https://didit.me/ar/blog وآخر زيارة له في ٢٠٢٦/٣/٢١.

محل نقاش قانوني من حيث الاعتراف الدولي[١]. أما الذاتية الهوية الرقمية التجارية أو "المهنية" فهي التي ترتبط بالنشاط الاقتصادي والمهني للفرد أو الشركة مثل حسابات الشركات المنصات التجارية الإلكترونية وتُستخدم في تحديد الصفة التجارية وتؤثر في الاختصاص القضائي الدولي[٢].

ونرى بان الهوية الرقمية تُعد امتداداً حديثاً للهوية التقليدية، ألا أنها ليست مجرد نسخة إلكترونية منها، بل تمثل كياناً قانونياً مستقلاً نسبياً يتطلب تنظيماً خاصاً يتلاءم مع طبيعة البيئة الرقمية، وهذه الهوية تقوم على بيانات ومعرفات إلكترونية تُستخدم لإثبات شخصية الفرد في الفضاء الرقمي، الأمر الذي يمنحها دوراً محورياً في إبرام التصرفات القانونية الإلكترونية، وان الهوية الرقمية يجب أن تُعامل قانونياً باعتبارها وسيلة إثبات قانونية معززة، تتفاوت حجيتها بحسب درجة توثيقها، بحيث تكون أكثر قوة عندما ترتبط بجهات رسمية أو تقنيات تحقق متقدمة كالتوقيع الإلكتروني أو البيانات البيومترية، كما أن خصوصية هذه الهوية تفرض ضرورة إخضاعها لنظام قانوني يوازن بين متطلبات الأمن الرقمي وضرورة حماية الخصوصية والبيانات الشخصية.

المطلب الثاني

خصائص الهوية الرقمية

تتميز الهوية الرقمية في إطار القانون الدولي الخاص بجملة من الخصائص القانونية المميزة التي تفرضها طبيعة البيئة الرقمية، أذ تجمع بين الطابع التقني والعابر للحدود، وهو ما يجعلها مفهوماً قانونياً مركباً يفرض تحديات على قواعد الاختصاص وتنازع القوانين، ويستدعي بناء تنظيم قانوني حديث يواكب تطورات العصر الرقمي. ولغرض الإحاطة بالموضوع سوف نتناوله بالنقاط الآتية:

١-**الطابع العابر للحدود:** تُستخدم الهوية الرقمية في فضاء إلكتروني لا يعترف بالحدود الجغرافية، الأمر الذي تؤدي إلى نشوء علاقات قانونية دولية تستدعي تطبيق قواعد القانون الدولي الخاص، وأصبح التقدم في التكنولوجيا يتخلل جوانب الحياة اليومية، فظهرت أوعية معلومات وخدمات لم يكن من الممكن تخيلها في عصر ما قبل التكنولوجيا، بفضل التكنولوجيا الجديدة والمتطورة يعمل العالم كقرية عالمية واحدة، تتعامل فيها المجتمعات بشكل دائم مع ملايين المعاملات المختلفة والمتعددة عبر الإنترنت العابر للحدود الجغرافية يومياً، ومن هنا أصبح لزاماً إنشاء هويات رقمية على الإنترنت

(1)Hong Wu and Wenxiang Zhang, 'Digital Identity, Privacy Security and their Legal Safeguards in the Metaverse' 2 (2023) Security and Safety Journal P.1

(٢) وهنالك نوع آخر من الهويات الهجينة: توضح الأبحاث أن الأدوات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي تساهم في تكوين هويات الكترونية هجينة تجمع بين الممارسات التقليدية والثقافة الرقمية الجديدة، ولم تعد تُمنح الهوية من خلال الإجراءات الطبيعية التقليدية، بل عبر المنصات الإلكترونية والمحتوى الخوارزمي. وللمزيد انظر: أحمد عبدالحميد أحمد حبيب، مصدر سابق، ص٩. وظهرت نظرية الهوية الهجينة كرّد على كل من النزعات القومية الثقافية الجوهرانية ونظريات العولمة التوحيدية. وان التهجين يحدث عبر ثلاث عمليات رئيسية: التفكيك الإقليمي وإعادة التوطين، والعولمة العابرة للأقاليم. وللمزيد انظر: نصير علي حسين، التهجين الثقافي في العرص الرقمي التوتر بني العولمة والمحلية في تشكيل هوية الشباب، بحث منشور في مجلة العين العراقية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع١، ٢٠٢٥، ص٣٨.

للمساعدة في تدفق المعاملات أذ يميل العالم إلى التحول الرقمي للاستفادة من المعلومات المتاحة في جميع أنحاء العالم في أي وقت وأي مكان[١].

ووضع الاتحاد الأوربي لائحة (eIDAS)[٢] والتي تُعد من أهم التشريعات الأوروبية التي تنظم الهوية الرقمية والتوقيع الإلكتروني داخل الاتحاد الأوروبي، كونها تضع إطاراً قانونياً موحداً للتعاملات الرقمية الآمنة عبر الحدود.

٢-**الطابع غير المادي "الافتراضي"**: أذ تقوم على بيانات ومعرفات إلكترونية وليس لها وجود مادي ملموس، والتحول من المعلومات الاسمية التقليدية إلى الافتراضية[٣]. وإن الهوية الرقمية تعكس تحول الفرد من الوجود المادي الفيزيائي إلى الوجود الافتراضي غير المادي، لذلك تشكل الهوية الرقمية المعرف الأساس للفرد داخل المجتمع الافتراضي، لتكون ذات مُعبرة عن وجودة حالها كحال الهوية في الواقع الافتراضي، ألا أنها تعمل من خلال وسائل الوسط الافتراضي والتقني، فينتقل من خلالها الشخص بين مستويات متعددة بين الواقع الحقيقي والافتراضي أو العكس من المستوى الافتراضي إلى الحقيقي، بحيث تعكس الهوية الرقمية ذاتية الشخص وشخصيته في الوسط الذي ينتقل منه وإليه[٤].

٣-**التدرج في الحجية القانونية للهوية الرقمية:** ان الأخذ بهذا المبدأ ينسجم مع التنشئة القانونية والمعرفية للقاضي، فالقاضي الوطني يكون اكثر ارتباطا بالقواعد والمفاهيم القانونية السائدة في قانون دولته[٥]، وتختلف قوتها في الإثبات حسب درجة توثيقها ونوعها مما ينعكس على قبولها أمام القضاء الدولي، فضلاً عن صعوبة التكييف القانوني، أذ يصعب إدراجها ضمن المفاهيم التقليدية "شخص، مال، حق"، إلا أن ازدياد التعاملات التي ظهرت بين الأفراد جعلت من الدول تتسابق في إصدار قوانين تستوعب الفكرة التي فرضت وسيطاً إلكترونياً وكتابة إلكترونية، وهذا ما تترجم في نهاية الأمر إلى الإقرار بالحجية القانونية للمستندات الإلكترونية بما يجعل كل فرد يطمئن لهذه المستندات وما ترتبه من آثار قانونية[٦].

٢- ومنح المشرع الاستوني الحجية القانونية للهوية الرقمية (e-ID) من خلال النص على انه " أن بطاقة الهوية تحتوي على شهادة رقمية تتيح التحقق من هوية الشخص إلكترونياً والتوقيع الإلكتروني وتُعد هذه الهوية الرقمية ذات حجية قانونية معترف بها"[٧].

---

(١) ليلى يوسف محمد صلي، أحمد عبادة العربي، الهوية الرقمية- النشأة والتعريف والمعايير الفنية، بحث منشور في المجلة العلمية بكلية الآداب، جامعة طنطا، كلية الآداب، مج ٢٠٢٢، ع٤٦، ٢٠٢٢، ص٨٩٠.

(٢) **لائحة(eIDAS)** رقم ٩١٠ سنة ٢٠١٤ ودخلت حيز التنفيذ عام ٢٠١٦.

(٣) د. إبراهيم عطية محمود المهدي، الحق في الهوية الرقمية في ضوء حماية البيانات الشخصية والخصوصية المعلوماتية -دراسة وصفية تحليلية مقارنة، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية،ع٨٤،٢٠٢٣، ص٥١١.

(٤) خالدي سعاد، مصدر سابق، ص١٨٥.

(٥) د. حسن الهداوي، ود. غالب الداوودي، القانون الدولي الخاص-تنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائي وتنفيذ الأحكام الأجنبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ١٩٨٨، ص٥٨.

(٦) سرمد صباح زعيل، ماهية الحجة القانونية للمستندات الإلكترونية، بحث منشور في مجلة الجامعة العراقية، مج٧١، ع٧، ٢٠٢٤، ص٢٩٨.

(7) Piia Tammpuu and Anu Masso, 'Transnational Digital Identity as an Instrument for Global Digital Citizenship: The Case of Estonia's E-Residency' 21 (2019) Information System Frontiers. P.621.

٣- وعالج المشرع الأوربي مشكلة الأثبات الرقمي من خلال منحه للقاضي أساساً قانونياً للاعتداد بالهوية الرقمية كأداة أثبات معتبرة والزمت الدول الأعضاء بقبولها في التعاملات المختلفة متى ما استوفت الشروط القانونية[١].

٤- أما المشرع العراقي فقد اعترف بالحجية الرقمية للعقود الإلكترونية من خلال النص على " تعتبر العقود التي يتم أبرامها الكترونياً صحيحة ونافذة كالعقود التي يتم أبرامها بالوسائل التقليدية متى ما استوفت الشروط والمتطلبات المنصوص عليها في هذا القانون[٢].

٥- كما منح المشرع المصري المحرر والتوقيع الرقمي حجية قانونية مؤكداً بان صحة الإرادة التعاقدية لا تتأثر بغياب الورق أو التوقيع التقليدي من خلال النص على " للتوقيع الإلكتروني في نطاق المعاملات المدنية والتجارية والإدارية، ذات الحجية المقررة للتوقيعات في أحكام قانون الأثبات في المواد المدنية والتجارية، إذا استوفى الشروط المنصوص عليها في هذا القانون ..."[٣].

٤-الارتباط الوثيق بالبيانات الشخصية في العصر الرقمي: اصبح التصرف القانوني يعتمد على البيانات الشخصية من خلال واجهة رقمية تعتمد بالكامل على هوية رقمية مُصدق عليها دون ظهور الشخص الطبيعي أو المعنوي[٤]، وتشكل الهوية الرقمية اندماجاً بين الذات الإنسانية وخصائص الشخصية الإنسانية وبين النُظم الرقمية التي يتم من خلالها اطلاق الهوية الرقمية، فالهوية الرقمية ترتكز في مضمونها على معلومات خاصة بالفرد وتعتمد على معلومات شخصية للفرد "اسم، بريد، بيانات بيومترية، النشاطات الاجتماعية" مما تثير مسائل حماية الخصوصية وحماية البيانات عبر الحدود، ويمكن التحقق منها عبر وسائل تقنية "التشفير، المصادقة الرقمية" وتعزز الثقة في المعاملات الإلكترونية الدولية[٥].

وعرف المشرع الفرنسي البيانات الشخصية على أنها" أي بيانات تتعلق بشخص طبيعي محدد أو يمكن تحديده بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال الإشارة إلى رقم الهوية أو لعنصر أو اكثر من العناصر المحددة الخاصة به"[٦].

واصدر المشرع السعودي نظام التعاملات الإلكترونية وهو تشريع اعترف بحجية التوقيع الإلكتروني في الأثبات ألا انه لم تفرد للهوية الرقمية تنظيماً خاصة بذاته بل ادمجها في نظام أوسع يتعلق بالوسائل الإلكترونية[٧]، ألا ان المشرع السعودي اصدر تطبيق "أبشر"، هو التطبيق الرسمي لمنصة وزارة الداخلية الإلكترونية لخدمات الأفراد من المواطنين والمقيمين والزائرين في المملكة العربية السعودية ومنها الهويات، وتطبيق أبشر يدعم اللغتين العربية والإنجليزية، ويتيح لك الاستفادة من الخدمات الإلكترونية لقطاعات وزارة الداخلية، يبدأ الحفاظ على أمان بياناتك بفهم الطريقة التي يتّبعها مطوِّرو التطبيقات لجمع بياناتك ومشاركتها، وقد تختلف خصوصية البيانات وممارسات الأمان حسب كيفية استخدامك للتطبيق ومنطقتك وعمرك، يوفّر مطوِّر التطبيقات هذه المعلومات وقد يعدِّلها بمرور الوقت، وصُمم تطبيق "أبشر" مع

([1]) Nacereddine Sitouah, Marco Esposito and Francesco Bruscghi, 'Self – Sovereign Identity and eIDAS 2.0: An Analysis of Control, Privacy and Legal Implication' 2601.1983 (2026) arXiv. P.1

([٢]) المادة (١٣) من قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية العراقي رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢.

([٣]) المادة (١٤) من قانون التوقيع الإلكتروني المصري رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤.

([٤])د. أحمد وجدي أحمد أبو عامر، مصدر سابق، ص١٤٥٠.

([٥])د. زياد طارق جاسم، مصدر سابق ، ص ٧٢.

([٦]) Voir: Art. 2- de La Loin 78-17 du 6 janv.1978.

([٧]) نظام التعاملات الإلكترونية السعودي الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم ٨٠ لسنة ١٤٢٨هـ.

مراعاة دقيقة للخصوصية ومعايير الحماية الأمنية، حتى تتمكن من استعراض بياناتك الشخصية وأفراد عائلتك والمقيمين من العمالة[١].

٥- **الطابع التقني والتطوري:** ان الهوية الرقمية تشكل نمطاً معرفياً من نتاج التطور التقني التي لم تزل في طور التكوين، أذ لا يوجد مفهوم محدد لها ولا نظام قانوني يحكمها وينظمها، ولم تزل الهوية الرقمية مجرد افتراض قانوني أوجدته التعاملات والعلاقات في الوسط الافتراضي وفي عالم الأنترنت، وهذا النوع من المنتجات الرقمية يحتاج إلى تنظيم قانوني يحكمه ويضبط وجوده وآثاره والعلاقات القانونية التي تنشأ في ظل وسط مفتوح ومتاح للجميع، أذ ترتبط الهوية الرقمية بتقنيات متغيرة باستمرار "التوقيع الإلكتروني، البلوك تشين، الذكاء الاصطناعي" الأمر الذي يتطلب مرونة تشريعية لمواكبة هذا التطور[٢].

٦-**قابلية الانتحال والاختراق:** نظراً لكون الهوية الرقمية عرضة للقرصنة وسرقة البيانات فقد عالجت حمايتها بعض التشريعات العراقية[٣]، أذ يوصف العصر الحالي بأنه العصر الرقمي، فهو يتضمن تطورات تكنولوجية هائلة تخدم جميع مناحي الحياة العامة والخاصة، وتنعكس على خدمة المجتمع الدولي بأكمله، حيث بات العصر يتحرك من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي واكبتها حركة قرصنة واحتيال وتظليل كبيرة، فانتشرت الجرائم المعلوماتية بشكل خطير في جميع دول العالم التي أصبحت عرضة للوقوع تحت تهديد هذه الجرائم باستخدام الفيروسات وبرامج التجسس وغيرها[٤]، علاوة على ذلك تبرز قضية حماية حقوق الأفراد في البيئة الرقمية كأحد التحديات الجوهرية، كالحق الخصوصية الذي يتعرض للانتهاك من خلال جمع البيانات واستخدامها بطرق غير قانونية في البيئة الرقمية، وتتداخل المصالح التجارية مع الحقوق الفردية، مما يضع الأفراد في موقف ضعيف عند محاولة الدفاع عن حقوقهم أمام شركات أو كيانات دولية ذات نفوذ كبير[٥].

٦-**غياب جهة مركزية موحدة لتنظيم الاعتماد الرقمي:** على الرغم من ان بعض الاتجاهات الحديثة تذهب إلى إمكانية الاعتراف بالهوية الرقمية كشخصية قانونية مستقلة خاصة في ظل أنظمة الذكاء الاصطناعي ألا ان هذا الطرح لا زال محل نقاش وجدال فقهي ولم يصل إلى حد التطبيق العملي[٦]، فقد تُدار من قبل جهات حكومية أو شركات خاصة أو المستخدم نفسه في الهوية الذاتية مما يثير إشكالات قانونية حول المسؤولية والاختصاص، فضلاً عن التأثير في تحديد

---

(١) ابشر، مقال منشور على الموقع الإلكتروني https://play.google.com/ وأخر زيارة في ٢٠٢٦/٣/٢٢.

(٢) خالدي سعاد، مصدر سابق، ص١٨٩.

(٣) اصدر العراق مجموعة من القوانين التي ساهمت في الحماية والاعتراف بالمعاملات والتوقيع الإلكتروني مثل : قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢، ونظام خدمات الدفع الإلكتروني للأموال رقم ٢ لسنة ٢٠٢٤، ونظام تنظيم التجارة الإلكترونية رقم ٤ لسنة ٢٠٢٥، وتعليمات تسهيل تنفيذ قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم ١ لسنة ٢٠٢٥.

(٤) د. نورة شلوش، القرصنة الإلكترونية في الفضاء السيبراني "التهديد المتصاعد لأمن الدول" بحث منشور في مركز بابل للدراسات الاجتماعية، مج٨، ع٢، ٢٠١٨، ص١٩٠.

(٥) سيف علي، التحديات القانونية في العلاقات الدولية الخاصة والبيئة الرقمية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني https://law.uokufa.edu.iq/ وأخر زياره في ٢٠٢٤/٣/٢٤.

(٦)د. أحمد وجدي أحمد أبو عامر، مصدر سابق، ص١٤٥١.

الاختصاص القضائي، أذ يمكن أن تُستخدم كمعيار حديث لتحديد المحكمة المختصة خاصة في النزاعات الرقمية ذات الطابع الدولي. وتُعد رقمنة منظومة التقاضي أداة إصلاحية وليست غاية في ذاتها، إذ تهدف بالأساس إلى تحسين بيئة التقاضي وتحقيق العدالة الناجزة وخفض النفقات غير المبررة، غير ان معالجة الإشكاليات البنيوية والمرفقية للهوية الرقمية لا يمكن أن تتحقق بمجرد سن تشريع جديد أو إدخال تعديلات شكلية على التشريعات القائمة[١].

ونرى بان خصائص الهوية الرقمية في عصر الرقمنة تمثل مفهوماً قانونياً حديثاً يتميز بطابع تقني غير مادي، يقوم على بيانات إلكترونية تُستخدم لتحديد شخصية الأفراد في البيئة الرقمية. وتتسم هذه الهوية بكونها عابرة للحدود، وقابلة للتحقق إلكترونياً، مع تفاوت في حجيتها القانونية بحسب درجة توثيقها، كما ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالبيانات الشخصية، مما يثير إشكاليات تتعلق بالخصوصية والحماية القانونية، فضلاً عن قابليتها للاختراق أو الانتحال، الأمر الذي يستدعي توفير ضمانات قانونية وتقنية فعالة، كما إن الهوية الرقمية تمثل أداة أساسية في المعاملات الحديثة، إلا أن طبيعتها الخاصة تفرض ضرورة تطوير إطار قانوني مرن يواكب التطور التكنولوجي ويضمن حماية الحقوق في البيئة الرقمية.

المبحث الثاني

الهوية الرقمية في الفكر القانوني المعاصر في ظل القانون الدولي الخاص

في ظل التحولات العميقة التي يشهدها العالم المعاصر بفعل الثورة الرقمية، برزت الهوية الرقمية كأحد المفاهيم القانونية المستحدثة التي أثارت اهتمام الفكر القانوني الحديث، لما لها من دور محوري في تنظيم العلاقات القانونية داخل الفضاء الإلكتروني، ولم يعد تحديد شخصية الفرد مقتصراً على المعايير التقليدية كالجنسية والموطن، بل امتد ليشمل معطيات رقمية تعكس وجوده ونشاطه في البيئة الافتراضية، وقد أفرز هذا التطور إشكاليات قانونية معقدة، خاصة في إطار القانون الدولي الخاص، الذي يواجه تحديات جديدة تتعلق بتحديد الاختصاص القضائي الدولي، والقانون الواجب التطبيق، ومدى الاعتراف بالهوية الرقمية عبر الأنظمة القانونية المختلفة، كما أن الطبيعة العابرة للحدود لهذه الهوية تعزز من صعوبة إخضاعها لقانون وطني واحد، مما يفتح المجال أمام تنازع القوانين وتباين المواقف التشريعية. ولغرض الإحاطة بالموضوع سوف نتناوله بالمطلبين الآتيين:

المطلب الأول

العلاقة بين الهوية الرقمية والشخصية القانونية

برزت الهوية الرقمية في ظل التحول الرقمي المتسارع كأداة أساسية لتحديد وتمييز الأفراد في البيئة الإلكترونية، الأمر الذي أثار تساؤلات قانونية حول مدى ارتباطها بمفهوم الشخصية القانونية التقليدي، فبعد أن كانت الشخصية القانونية تُثبت من خلال عناصر مادية وقانونية محددة، أصبحت اليوم ترتبط بوجود رقمي يعكس نشاط الفرد وتصرفاته عبر الفضاء الإلكتروني. ولغرض الإلمام بالموضوع سوف نتناوله بالنقاط الآتية:

أولاً–الهوية الرقمية والحقوق الشخصية: تشهد الحقوق المتعلقة بالهوية الرقمية تطورات متلاحقة في ظل التحول الرقمي في مختلف المؤسسات في سياق القانون الدولي الخاص، فهنالك اتجاه حديث يرى بان الهوية الرقمية أصبحت تقوم مقام

(١) مروى السيد الحصاوي، المرافعة الرقمية في عصر التقاضي الإلكتروني–دراسة مقارنة، بحث منشور في مجلة جيل للدراسات المقارنة، ع٢٠، ٢٠٢٤، ص١٠١.

الشخص ذاته في الفضاء الرقمي بما لها من قدرة على ممارسة كافة التصرفات القانونية، ويعزز هذا التوجه الاعتماد المتزايد على الهوية الرقمية في التعاملات المصرفية والعقود الذكية والمنصات الرقمية[١]، ولا شك أن هذه التطورات من شأنها أن تؤثر على حق الإنسان في الهوية الرقمية، والذي يمثل شكل جديد من أشكال التواجد في الفضاء المعلوماتي فرضه العصر الرقمي على جميع المؤسسات والأفراد، ولا يتحقق هذا التواجد إلا بوجود هوية رقمية تعبر من خلالها عن كل إنسان يتم التعامل معه سواء مع غيره من الأفراد أو مع جهة الإدارة، ويتعين على مؤسسات الدولة أن تسعى نحو ترسيخ مقومات هذه الهوية من الناحيتين الدستورية والتشريعية، ومواجهة تحدياتها الفنية والقانونية، وضرورة تجريم سرقة الهوية الرقمية، لما تمثله من انتهاك للخصوصية[٢].

ثانياً- الاعتراف القانوني بالهوية الرقمية: يمثل الاعتراف الدولي بالهوية الرقمية في ظل القانون الدولي الخاص من أهم الإشكاليات القانونية الحديثة، نظراً لارتباطه المباشر بطبيعة المعاملات الرقمية العابرة للحدود، وتزايد الاعتماد على الوسائل الإلكترونية في إثبات الهوية وإبرام التصرفات القانونية، ويقصد به إقرار دولة ما بصحة وحجية الهوية الرقمية الصادرة في دولة أخرى، والاعتداد بها في المعاملات القانونية داخل إقليمها سواء لأغراض إثبات الشخصية أو إبرام العقود الإلكترونية أو استخدام الخدمات الرقمية[٣].

واصدر الاتحاد الأوربي **لائحة Eidas** والتي وضعت أطاراً قانونياً يضمن الاعتراف المتبادل بالهويات الرقمية بين دول الاتحاد الأوروبي، ووضعت قواعد للاعتراف المتبادل بأنظمة الهوية الرقمية بين الدول، وتسمح باستخدام الهوية الرقمية الصادرة في دولة أوروبية داخل دولة أخرى. تُعد نموذجاً قانونيا متقدماً ومتكاملاً لتنظيم الهوية الرقمية العابرة للحدود في سياق القانون الدولي الخاص كونها تساعد في تحديد هوية الأطراف في النزاعات الدولية وتسهيل الإثبات الإلكتروني ودعم الاختصاص القضائي الدولي[٤].

ثالثاً- أزمة القانون الدولي الخاص في العصر الرقمي: يشهد القانون الدولي الخاص في العصر الرقمي تحديات غير مسبوقة أفرزتها الثورة التكنولوجية المتسارعة، والتي أعادت تشكيل طبيعة العلاقات القانونية العابرة للحدود، فلم تعد المعاملات الدولية مقصورة على الأنماط التقليدية القائمة على المكان المادي، بل أصبحت تتم عبر فضاء إلكتروني مفتوح

---

(١) د. أحمد وجدي أحمد أبو عامر، مصدر سابق ،ص١٢٥٤.

(٢) إبراهيم عطية محمود المهدي، مصدر سابق، ص٤٩٠.

(3)Montassar Naghmoucchi, Maryline Laurent, Claire Levallois-Barth and Nesrine Kaaniclehe, 'Comparative Analysis of Technical and Legal Framework of Various National Digital Identity Solutions' 2310.01006 (2023) arXiv.P.1.

(٤) تنظيم لائحة Eidas التعريف الإلكتروني(Electronic Identification) وتنظيم خدمات الثقة الرقمية(Trust Services) بما يضمن الاعتراف المتبادل بالهويات الرقمية بين دول الاتحاد الأوروبي، وتهدف اللائحة إلى تعزيز الثقة في المعاملات الإلكترونية وتمكين الأفراد والشركات من استخدام هوياتهم الرقمية عبر دول الاتحاد تسهيل الخدمات الحكومية والتجارية الإلكترونية وتوحيد القواعد القانونية داخل السوق الأوروبية. واهم ما تنظمه اللائحة هو التعريف الإلكتروني(eID) وضع قواعد للاعتراف المتبادل بأنظمة الهوية الرقمية بين الدول، والسماح باستخدام الهوية الرقمية الصادرة في دولة أوروبية داخل دولة أخرى.تقسم التوقيعات إلى ثلاث درجات: وتوقيع إلكتروني عادي وتوقيع إلكتروني متقدم وتوقيع إلكتروني مؤهل (Qualified) والتوقيع المؤهل له نفس القوة القانونية للتوقيع اليدوي، أما خدمات الثقة فتشمل: الأختام الإلكترونية والطوابع الزمنية وخدمات التسليم الإلكتروني والمصادقة على المواقع الإلكترونية ومميزات اللائحة تتمثل في توحيد الإطار القانوني الرقمي داخل أوروبا والاعتراف المتبادل بالهويات الرقمية وتعزيز الأمن والثقة في المعاملات الإلكترونية ودعم الاقتصاد الرقمي.

يتسم بالسرعة واللامركزية، مما أضعف فعالية الضوابط الكلاسيكية التي يقوم عليها هذا الفرع من القانون، كضابط الجنسية و الموطن ومكان إبرام العقد ومحل تنفيذه ومحل التأسيس او التكوين او مركز مزاولة النشاط او مركز الإدارة الرئيسي، وقد أدت هذه التحولات إلى بروز ما يمكن وصفه بـ " أزمة القانون الدولي الخاص في العصر الرقمي"، أذ أصبح يواجه صعوبة في تحديد الاختصاص القضائي الدولي، وتعيين القانون الواجب التطبيق، والاعتراف بالأحكام الأجنبية في ظل بيئة رقمية لا تعترف بالحدود الجغرافية، كما زادت هذه الأزمة تعقيداً مع ظهور مفاهيم حديثة، مثل الهوية الرقمية والتعاقد الإلكتروني والمنصات الرقمية، والتي لا تزال تفتقر إلى تنظيم قانوني موحد على المستوى الدولي. ويعد مؤتمر لاهاي الدائم للقانون الدولي الخاص (HCCH)[١] ، من أوائل المؤسسات التشريعية الدولية التي دعت الى تركيز الجهود الدولية لمسألة التحديات القانونية التي تفرزه المفهوم الجديد والمتزايد "للهوية الرقمية" في مسائل القانون الدولي الخاص وتحديدا مسائل تنازع القوانين والاختصاص القضائي الدولي وذلك من خلال تقريرها الصادر في كانون الأول من عام ٢٠٢٤ والذي تبنى من خلاله توحيد الجهود الدولية وتطوير التشريعات الوطنية في مواجهة هذه المفرزات الجديدة[٢].

رابعاً– قصور ضوابط الإسناد التقليدية[٣]: في إطار تطور العلاقات القانونية ذات العنصر الأجنبي، شكّلت ضوابط الإسناد التقليدية في القانون الدولي الخاص، كضابط الموطن والجنسية ومكان إبرام العقد أو تنفيذه ومحل التأسيس او التكوين او مركز مزاولة النشاط او مركز الإدارة الرئيسي [٤]، أدوات أساسية لتحديد القانون الواجب التطبيق وتحقيق الاستقرار القانوني، غير أن هذه الضوابط التي نشأت في ظل بيئة قانونية تقليدية قائمة على الارتباط المكاني الواضح، أصبحت تواجه تحديات متزايدة في ظل التحولات الحديثة، ولا سيما مع بروز المعاملات الرقمية والعلاقات القانونية العابرة للحدود، ففي العصر الرقمي لم يُعد من السهل تحديد مكان إبرام العقد أو تنفيذ الالتزام، كما أن مفهوم الموطن سواء موطن الشخص الطبيعي ام المعنوي ذاته أصبح أقل وضوحاً في ظل النشاط الإلكتروني الذي قد يُمارس من أي مكان في العالم،

---

(١) (HCCH – Hague Conference on Private International Law) المؤتمر الدائم في لاهاي هو منظمة حكومية دولية تتمثل ولايتها في «التوحيد التدريجي لقواعد القانون الدولي الخاص» (المادة ١ من النظام الأساسي).

(٢)Prel. Doc. No 5 of December 2024, Private International Law Aspects of the Digital Economy, C&D No 11 of CGAP 2024.
متاح من خلال الرابط: https://assets.hcch.net/docs/ وأخر زيارة للموقع ٢٠٢٦/٢/١٥. الساعة ١٠:١٥ مساءا

(٣) تُعرف قاعدة الأسناد على أنها" قاعدة قانونية وضعية ذات طبيعة فنية، تسري على العلاقات الخاصة الدولية، فتصطفي أو تختار اكثر القوانين ملائمة ومناسبة لتنظيم تلك العلاقات من بين عدة قوانين ذات قابلية للتطبيق" وللمزيد انظر: د أحمد عبدالكريم سلامة، علم قاعدة التنازع والاختيار بين الشرائع أصولاً ومنهجاً، مكتبة الجلاء الجديدة، الإسكندرية، ط١، ٢٩٩٦، ص٢٤.

(٤) إن ضوابط الإسناد أما أن تكون قابلة للتغيير كضابط الموطن والجنسية ومحل الإقامة، وأما أن تكون ضوابط ثابتة غير قابلة للتغيير، كالعقارات أو في حالات التحديد القانوني الزمني، ضابط الإسناد يتكون من عنصرين هما عنصر واقعي وعنصر قانوني، فضابط الجنسية عنصره الواقعي يتمثل بتمتع الشخص بجنسية دولة معينة، أما العنصر القانوني فهو الجنسية نفسها، كنظام يفيد الانتماء إلى تلك الدولة. وللمزيد انظر: د. صفاء إسماعيل وسمي، أزهار حميد مهدي، تعطيل وظيفة قاعدة الأسناد، بحث منشور في مجلة المعهد، ع١٣، ٢٠٢٣، ص٣٨٤.

وقد أدى ذلك إلى بروز ما يمكن وصفه بـ "قصور ضوابط الإسناد التقليدية"[١]، أذ لم تُعد قادرة على استيعاب الطبيعة اللامكانية للمعاملات الرقمية، مما ينعكس سلباً على دقة تحديد القانون الواجب التطبيق ويُثير حالات من عدم اليقين القانوني، وان القيام بعملية تكييف العلاقة القانونية يساعد القاضي في الكشف عن قاعدة الأسناد وترشده إلى القانون واجب التطبيق[٢].

خامساً–تراجع معيار الجنسية: يشكّل معيار الجنسية أحد أهم ضوابط الإسناد التقليدية في القانون الدولي الخاص، والذي يشير إلى تطبيق قانون دولة تتعد فيها الشرائع تعدداً داخلياً وإقليمياً أو شخصياً، والفقه يجمع على عدم كفايته[٣]، إذ اعتمد عليه الفقه والتشريع طويلاً لتحديد القانون الواجب التطبيق، خاصة في مسائل الأحوال الشخصية، غير أن التطورات التكنولوجية المتسارعة وما أفرزته من بيئة رقمية عابرة للحدود، أدّت إلى بروز تحديات جديدة أضعفت من فعالية هذا المعيار في العديد من المجالات، ففي ظل الرقمنة لم يعد ارتباط الشخص بدولة معينة من خلال الجنسية كافياً لتحديد مركزه القانوني، لاسيما مع تنامي استخدام الوسائط الإلكترونية التي تتيح للأفراد ممارسة أنشطتهم القانونية والاقتصادية في فضاء لا يرتبط بإقليم محدد، كما أن ظهور مفاهيم حديثة مثل الهوية الرقمية والتواجد الافتراضي، أسهم في تقليل أهمية الانتماء القانوني التقليدي القائم على الجنسية، وأبرز الحاجة إلى معايير أكثر مرونة تعكس الواقع الرقمي. وقد أدى ذلك إلى ما يمكن وصفه بـ "تراجع معيار الجنسية في البيئة الرقمية"، ولم يُعد قادراً وحده على استيعاب طبيعة العلاقات القانونية المستحدثة، خاصة في المعاملات الإلكترونية الدولية[٤].

المطلب الثاني

إشكالية الموطن والإقامة المعتادة في الهوية الرقمية

يُعدّ كلٌّ من الموطن والإقامة المعتادة من أهم ضوابط الإسناد في القانون الدولي الخاص، إذ يُعوَّل عليهما في تحديد الاختصاص القضائي والقانون الواجب التطبيق في العديد من العلاقات ذات العنصر الأجنبي، غير أن بروز الهوية الرقمية في ظل البيئة الإلكترونية المعاصرة أفرز تحديات جديدة أثّرت في مدى فعالية هذين الضابطين التقليديين، ففي الفضاء الرقمي لم يُعد وجود الشخص– سواء أكان شخصاً طبيعياً أم معنويا – مقصوراً على مكان جغرافي محدد، بل أصبح يمارس أنشطته عبر الإنترنت من مواقع متعددة أو غير مستقرة، الأمر الذي يثير صعوبة في تحديد موطنه أو إقامته المعتادة بشكل دقيق، كما أن الاعتماد على البيانات الرقمية والمعرفات الإلكترونية قد يعكس وجوداً افتراضياً لا يتطابق بالضرورة مع الواقع المادي، مما يُضعف من دقة تطبيق هذه المعايير في النزاعات الرقمية، وبناءً على ذلك يواجه القانون الدولي الخاص تحدياً في التوفيق بين الضوابط التقليدية ذات الطابع المكاني، وبين طبيعة العلاقات الرقمية التي

---

(١) يُعد ضابط الأسناد من أهم عناصر قاعدة الأسناد، كونه الهوية التي يتحدد بمقتضاها القانون الواجب التطبيق. وللمزيد انظر: د. يونس صلاح الدين علي، القانون الدولي الخاص–دراسة تحليلية في تنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائي الدولي وتنفيذ الأحكام الأجنبية، ط١، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، ٢٠١٦، ص٤٠.

(٢) د. صفاء إسماعيل وسمي، أزهار حميد مهدي، مصدر سابق، ص٣٧٨.

(٣) د. يونس صلاح الدين علي، مصدر سابق، ص٢١٥.

(4) Lucrezia Canzutti, 'Making Digital (Non) Citizens: Digital Identity, non – Knowledge and Statelessness in Cambodia' 10 (2025) Geopolitics. P.1

تتسم بالمرونة واللامركزية. الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في هذه المعايير، أو تطويرها بما يواكب التحولات الرقمية، ويضمن تحقيق قدر كافٍ من اليقين القانوني والاستقرار في المعاملات الدولية. ولغرض الإلمام بالموضوع سوف نتناوله بالنقاط الآتية:

أولاً–تفكك الرابطة الإقليمية للهوية الرقمية: شكّلت الرابطة الإقليمية تقليدياً الأساس الذي يقوم عليه تنظيم العلاقات القانونية في إطار القانون الدولي الخاص، إذ ارتبطت هوية الشخص ومركزه القانوني بإقليم دولة معينة من خلال ضوابط كالموطن والجنسية ومكان ممارسة النشاط. غير أن التحول الرقمي المتسارع أفرز واقعاً جديداً أدى إلى ما يمكن وصفه بتفكك الرابطة الإقليمية للهوية الرقمية، ولم تُعد الهوية مرتبطة بحدود جغرافية محددة، بل أصبحت تتشكل عبر بيانات ومعرفات إلكترونية تُستخدم في فضاء افتراضي عابر للحدود، ويستطيع الفرد أن يُنشئ ويُدير هويته من أي مكان في العالم، وأن يمارس أنشطة قانونية واقتصادية متعددة دون ارتباط فعلي بإقليم معين، الأمر الذي يُضعف من دور الإقليم كعنصر حاسم في تحديد المركز القانوني، كما أن تعدد المنصات الرقمية وتوزع البيانات بين عدة دول يزيد من تعقيد مسألة ربط الهوية بإقليم محدد، ويُثير إشكاليات تتعلق بالاختصاص القضائي والقانون الواجب التطبيق[١].

ثانياً–الأساس النظري لاعتماد الهوية الرقمية: يقوم الأساس النظري لاعتماد الهوية الرقمية على مجموعة من المرتكزات القانونية والفلسفية التي تبرر الاعتراف بها كأداة لإثبات الشخصية في البيئة الرقمية، خاصة في إطار القانون الدولي الخاص، ويمكن بيانها على النحو الآتي:

١ – **الامتداد القانوني للشخصية:** لا يمكن أنكار ظهور الهوية الرقمية وما صاحبها من تطورات تقنية متسارعة ، أذ أن الهوية الرقمية تمثل امتداداً للشخصية القانونية في الفضاء الإلكتروني، فكما يُعترف بالشخص في الواقع المادي، يجب الاعتراف بوجوده الرقمي كوسيلة لممارسة حقوقه والتزاماته[٢].

٢ – **الاعتراف القانوني بالوسائل الحديثة:** من خلال قبول الوسائل التكنولوجية الحديثة في الإثبات والمعاملات، مثل الاعتراف بالتوقيع الإلكتروني والمستندات الرقمية مما يدعم الاعتراف بالهوية الرقمية كوسيلة قانونية معتبرة، ونظم الاتحاد الأوربي في لائحة Eidas خدمات الثقة الرقمية(Trust Services) بما يضمن الاعتراف المتبادل بالهويات الرقمية بين دول الاتحاد الأوروبي[٣].

٣– **الثقة المشروعة:** ان انعدام الثقة وضعف الوعي القانوني والتقني باستخدام الهوية الرقمية من أهم التحديات التي تواجه استخدام الهوية الرقمية، التي تقوم على ضرورة حماية الثقة التي يضعها الأفراد في الأنظمة الرقمية، فإذا تعامل شخص بناءً على هوية رقمية موثوقة يجب أن يحظى بحماية قانونية. وتحقيق الأمن القانوني بهدف إلى تحقيق الاستقرار والوضوح في المعاملات القانونية، واعتماد الهوية الرقمية يساهم في تسهيل الإثبات وتقليل النزاعات وتعزيز الثقة في البيئة الرقمية[٤].

([1]) Kostenko Oleksu, 'Digital Jurisdiction and Post – Territorial Law' 1 (2025) Metaverse Science, Society and Law. P.1.

([٢])د. أحمد وجدي أحمد أبو عامر، مصدر سابق، ص١٢٥٢.

([٣]) انظر: لائحة الاتحاد الأوربي Eidas المتعلقة وتنظيم خدمات الثقة الرقمية "Trust Services ".

([٤]) د. أحمد وجدي أحمد أبو عامر، مصدر سابق ،ص١٢٥٨.

٤- **المعادلة الوظيفية:** يقضي بأن تؤدي الوسائل الإلكترونية وظائف الوسائل التقليدية نفسها، وبالتالي فأن الهوية الرقمية تساوي الهوية التقليدية من حيث الوظيفة "إثبات الشخصية"، وان العالمية الرقمية تصبح واقعاً عملياً حين تقترن مبادئ القانون الدولي الخاص بالبنى التحتية التقنية وسرعة الدليل الرقمي والحد من زمن الإجراءات والاحتفاظ العاجل بالبيانات الإلكترونية، ومن السمات المميزة الأخرى للوسائط الرقمية تفاعليتها، فمع المنصات الرقمية لا يكون المستخدمون متلقين سلبيين للمحتوى، بل يمكنهم التفاعل معه ومشاركته والتعليق عليه، بل وحتى التأثير على إنتاجه، ويُعد هذا الأسلوب من التفاعلية فارقاً جوهرياً عن الوسائط التقليدية [١].

٥-**مبدأ واستراتيجية الحياد التكنولوجي للهوية الرقمية:** تُعامل الهوية الرقمية كوسيلة لا ككيان مستقل قانوني مستقل، ألا ان التطور المستقبلي قد يفرض ضرورة الاعتراف بهذه الهوية كشخصية مستقلة خاصة مع ظهور الذكاء الاصطناعي والروبوتات الذكية[٢]، وهذا يعني أن القانون يجب ألا يرتبط بتقنية معينة، بل يضع قواعد عامة قابلة للتطبيق على مختلف الوسائل الرقمية، كون الأنظمة القانونية التي تحكم الفضاء الإلكتروني تتعدد في كل دولة، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة التنسيق بين مختلف الأنظمة، والاستراتيجية الرقمية تعد من العناصر الأساسية في نجاح التحول الرقمي، فهي الخطة الشاملة المعتمدة على التقنيات الرقمية. تتضمن هذه الاستراتيجية تحديد المجالات التي تحتاج إلى التحول الرقمي، وتحديد الأهداف المراد تحقيقها، وكذلك الأدوات الرقمية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، بحيث تصبح أكثر فعالية وكفاءة، وذلك من خلال تحسين استخدام الموارد، وتقديم خدمات تقنية مبتكرة تتماشى مع متطلبات العصر الرقمي[٣].

٦-**مبدأ السيادة الرقمية "الحديثة"**: والذي يعترف بحق الفرد في التحكم بهويته الرقمية وبياناته، وتدعم ظهور نماذج مثل الهوية الذاتية وتعويم مبدأ السيادة[٤]، وان الدول التي لا يمكنها توسيع تطبيق قوانينها أو اختصاص محاكمها على الأفراد أو الممتلكات أو الأفعال خارج إقليمها، ففترك لها مجالاً واسعاً من السُلطة التقديرية، وكل دولة تُعد حرة في اعتماد المبادئ التي تراها مناسبة لها، أما السيادة الرقمية الناشئة عن حماية البيانات فأنها قد تصطدم بالمنصات الإلكترونية العالمية[٥].

ثالثاً- الهوية الرقمية كامتداد للشخصية القانونية: تقوم فكرة اعتبار الهوية الرقمية امتداداً للشخصية القانونية على أن الفرد لا يفقد صفته القانونية عند انتقاله إلى العالم الرقمي، بل يمارس من خلال هويته الرقمية حقوقه ويلتزم بواجباته في

---

(١) هايدن هانت، ما الذي يميز الوسائط الرقمية عن الوسائط التقليدية؟ مقال منشور على الموقع الإلكتروني https://imcwire.com/ وأخر زياره له في ٢٠٢٦/٣/٢٤.

(٢) د. أحمد وجدي أحمد أبو عامر، مصدر سابق ،ص١٢٥٤.

(٣) عبدالرحمن جعيد، مراد قريبيز، المسائل القانونية المُثارة بشأن تنازع الاختصاص القضائي في الفضاء الرقمي، بحث منشور في المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، مج٩، ع٢، ٢٠٢٥، ص٨٤٧.

(٤)**مبدأ تعويم السيادة** هو "**اتجاه قانوني حديث يقوم على تخفيف حدة الارتباط الإقليمي الصارم للسيادة، والسماح بمرونة في إعمال القوانين الوطنية خارج حدود الدولة أو قبول تطبيق قوانين أجنبية داخلها، بما يحقق العدالة وحسن تنظيم العلاقات الخاصة الدولية**". وان فكرة السيادة في سبيلها إلى التلاشي أو الانهيار في ظل أوضاع التواصل الإلكتروني المستمر والاعتماد المتنامي المتبادل بين اغلب الدول التي تشهد تطورات راهنة في النظام الدولي، والذي يسير نحو تقليص دور السيادة الوطنية في نطاق العلاقات الدولية المتبادلة. وللمزيد انظر: د. سامي الطيب إدريس محمد، دواعي وآثار خرق السيادة في ظل المتغيرات الدولية، بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، مج١٠،ع٢، ٢٠٢٤، ص١٤١٦.

(٥) عبدالرحمن جعيد، مراد قريبيز، مصدر سابق، ص٨٤٦.

إطار المعاملات الإلكترونية، وان فكرة الشخصية القانونية من المبادئ الراسخة في القانون الدولي الخاص باعتبارها الصفة التي تجعل الشخص أهلاً لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات [١]، وإن هذه الهوية لا تُعد كياناً مستقلاً عن الشخص، وإنما تمثل صورة إلكترونية لشخصيته القانونية، تُستخدم لإثبات وجوده والتعبير عن إرادته في البيئة الرقمية، وفي ظل التحول الرقمي المتسارع، لم تُعد الشخصية القانونية للفرد محصورة في وجوده المادي داخل حدود الدولة، بل امتدت لتشمل وجوداً رقمياً فاعلاً يعكس نشاطه وتصرفاته في الفضاء الإلكتروني، وقد أفرز هذا التطور مفهوم الهوية الرقمية بوصفها وسيلة حديثة لتحديد وتمييز الأفراد في البيئة الافتراضية، وبما ان الجنسية مُثلت على أنها رابطة استناداً إلى ولاء قانوني واجتماعي يُسّهل إجراءات التبليغ والتنفيذ، ألا انه يصبح صورياً حين تكون البيانات وتستقر خارج حدود دولة حامل الجنسية، فالتكييف الرقمي انتقل إلى مفهوم مواطنة البيانات التي تخضع لحماية موطن صاحبها أينما حُفظت[٢].

رابعاً– مدى استقلال الهوية الرقمية كضابط إسناد: في ظل التحولات الرقمية المتسارعة، برزت الهوية الرقمية كأحد المفاهيم الحديثة التي بدأت تفرض نفسها في مجال القانون الدولي الخاص، الأمر الذي أثار تساؤلات جوهرية حول مدى إمكانية اعتبارها ضابط إسناد مستقل إلى جانب الضوابط التقليدية كالجنسية والموطن والإقامة المعتادة[٣]، ومع اتساع نطاق المعاملات الإلكترونية وتزايد الاعتماد على الفضاء الرقمي في إبرام التصرفات القانونية، أصبح تحديد الروابط القانونية على أساس المعايير المكانية التقليدية أمراً يواجه صعوبات متزايدة، تتمثل في إشكالية استقلال الهوية الرقمية كضابط إسناد في ضوء قدرتها على التعبير عن الوجود الفعلي للشخص في البيئة الرقمية، التي تعكس نشاطه وتفاعلاته عبر المنصات الإلكترونية، وقد تُوفر مؤشراً أكثر دقة في بعض الحالات مقارنة بالضوابط التقليدية، ألا أن هذا الاتجاه يواجه تحديات قانونية تتعلق بمدى استقرار هذه الهوية وقابليتها للتحقق واختلاف مستويات الاعتراف بها بين الأنظمة القانونية[٤].

خامساً–ضعف تطبيقات الهوية الرقمية: على الرغم من الأهمية المتزايدة للهوية الرقمية، إلا أن اعتمادها كوسيلة قانونية معترف بها دولياً لا يزال محدوداً، نتيجة لتباين التشريعات الوطنية واختلاف معايير التحقق والأمان بين الدول، كما أن غياب إطار قانوني دولي موحد ينظم الاعتراف بها، يُسهم في إضعاف دورها في تحديد الاختصاص القضائي أو القانون الواجب التطبيق ويجعل استخدامها عرضة للشك وعدم اليقين، وفي ظل التطور المتسارع للتكنولوجيا الرقمية، برزت الهوية الرقمية كأداة حديثة يُعوَّل عليها في تنظيم المعاملات الإلكترونية وتحديد شخصية الأفراد في الفضاء الافتراضي، ألا أن تطبيقاتها في إطار القانون الدولي الخاص لا تزال تواجه العديد من التحديات التي تحدّ من فعاليتها خاصة في ظل الطابع العابر للحدود لهذه العلاقات، فضلاً عن تحديات عملية تتعلق بقابلية الهوية الرقمية للاختراق أو الانتحال، وتعدد الجهات

---

(١) د. أحمد وجدي أحمد أبو عامر، مصدر سابق ،ص١٢٤٤.

(٢) عبدالرحمن جعيد، مراد قريبيز ، مصدر سابق، ص٨٥٦.

(٣) د. يونس صلاح الدين علي، مصدر سابق، ص٢١٥.

(٤) د. صفاء إسماعيل وسمي، أزهار حميد مهدي، مصدر سابق، ص٣٨٠.

المسؤولة عن إصدارها وإدارتها، مما يُثير تساؤلات حول المسؤولية القانونية وحدود الحجية في الإثبات، الأمر الذي يؤدي إلى تردد القضاء في الاعتماد عليها بشكل كامل، والاكتفاء بها كقرينة أو وسيلة مساعدة.

ونرى بأن ضعف تطبيقات الهوية الرقمية في سياق القانون الدولي الخاص يعكس فجوة بين التطور التكنولوجي والإطار القانوني المنظم له، الأمر الذي يستدعي ضرورة تطوير قواعد قانونية مرنة ومتكاملة تواكب هذا التحول الرقمي وتُعزز من فعالية الهوية الرقمية في العلاقات القانونية الدولية.

سادساً–إشكاليات تحديد الاختصاص القضائي: في ظل التوسع المتسارع للمعاملات الرقمية برزت منازعات الهوية الرقمية كأحد أبرز التحديات التي تواجه القانون الدولي الخاص، لاسيما فيما يتعلق بتحديد الاختصاص القضائي الدولي، فهذه المنازعات تنشأ في بيئة إلكترونية لا تخضع لحدود جغرافية واضحة، مما يجعل تطبيق الضوابط التقليدية للاختصاص، كموطن المدعى عليه أو مكان وقوع الفعل الضار[١]، أمراً يكتنفه الغموض والصعوبة، ويعود ضعف تحديد الاختصاص القضائي في هذا المجال إلى الطبيعة اللامكانية للهوية الرقمية، إذ قد ترتبط ببيانات موزعة عبر عدة دول، أو تُستخدم من مواقع متعددة في الوقت ذاته، الأمر الذي يُفضي إلى تعدد المحاكم المختصة أو حتى تضاربها وتداخلها، كما أن غياب تنظيم قانوني موحد للهوية الرقمية على المستوى الدولي يُفاقم من هذه الإشكالية، ويؤدي إلى تفاوت في مواقف القضاء الوطني بشأن قبول الاختصاص أو رفضه[٢].

سابعاً– إشكاليات تحديد القانون الواجب التطبيق: نتيجة التطور السريع للتقنيات الرقمية وانتشار الخدمات الإلكترونية، أصبح للهوية الرقمية دور محوري في المعاملات القانونية والاقتصادية والاجتماعية، فالهوية الرقمية ليست مجرد بيانات أو معلومات إلكترونية، بل هي امتداد للشخصية القانونية، وتمثل الوسيلة التي من خلالها يمكن للفرد التفاعل عبر الفضاء الرقمي، وإبرام العقود ،وممارسة الحقوق ،والالتزامات. ألا ان مع هذا التطور، تنشأ تحديات قانونية معقدة أبرزها تحديد القانون الواجب التطبيق على هذه الهويات، خاصة عند وقوع النزاعات بين أطراف من جنسيات ودول مختلفة، ففي الفضاء الرقمي لا تلتزم الهويات الرقمية بالحدود الجغرافية التقليدية[٣]، مما يطرح صعوبات في تطبيق قواعد القانون الدولي الخاص، التي كانت تعتمد أساساً على معايير مثل الجنسية والإقامة أو مكان تنفيذ العقد، وتكمن أهمية تحديد القانون الواجب التطبيق في تحقيق التوازن بين حماية الحقوق الرقمية للأفراد وضمان استقرار المعاملات عبر الحدود، مع مراعاة اختلاف التشريعات الوطنية وخصوصيات كل دولة فيما يتعلق بالهوية الرقمية والخصوصية وحماية البيانات، لذلك يمثل هذا الموضوع تقاطعاً حيوياً بين القانون الدولي الخاص القانون الإلكتروني وقوانين حماية البيانات الشخصية، وان أحد أبرز التحديات هو مسألة تحديد القانون الواجب التطبيق في النزاعات التي تنشأ في البيئة الرقمية، في ظل غياب حدود جغرافية واضحة للفضاء الرقمي، تصبح القواعد التقليدية غير كافية لتحديد الاختصاص القانوني والقضائي، ويمكن أن تحدث معاملة تجارية عبر الإنترنت بين أطراف من دول مختلفة، ما يؤدي إلى تساؤلات حول القانون الذي ينبغي أن

---

(١) د. حسن الهداوي، ود. غالب الداوودي، مصدر سابق، ص٥٨.

(٢) عبدالرحمن جعيد، مراد قريبيز، مصدر سابق، ص٨٤٦.

(٣) د. حفيظة السيد الحداد، الموجز في القانون الدولي الخاص، المبادئ العامة في تنازع القوانين، الكتاب الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٣، ص٥٤.

يحكم هذه العلاقة، القانون التقليدي يعتمد غالباً على موقع الأطراف أو مكان تنفيذ العقد، ولكن في البيئة الرقمية، يصبح تحديد هذه العناصر أمراً معقداً[١].

المبحث الثالث

مقومات تأسيس نظرية قانونية متكاملة للهوية الرقمية

ان التوجه لا يقتصر على مجرد تطوير تشريعي، بل يمتد ليشكل تحولًا في البناء النظري للقانون الدولي الخاص، من خلال إدماج الهوية الرقمية كضابط قانوني مستقل أو مكمل، قادر على مواكبة التحولات المتسارعة في المجتمع الرقمي العالمي، ومن هنا تبرز الحاجة إلى الانتقال من المعالجة الجزئية لهذه الظاهرة إلى نحو نظرية قانونية متكاملة للهوية الرقمية، تقوم على أسس تجمع بين المرونة واليقين القانوني، وتستوعب خصوصية البيئة الرقمية دون الإخلال بمبادئ السيادة وحماية النظام العام. فهذه النظرية المنشودة ينبغي أن تعيد صياغة العلاقة بين الشخص والقانون في الفضاء الرقمي، وأن تقدم حلولًا عملية لمشكلة تنازع القوانين والاختصاص، بما يحقق التوازن بين حماية الأفراد ومتطلبات الأمن القانوني. ولغرض الإلمام بالموضوع سوف نتناوله بالمطلبين الآتيين:

المطلب الأول

بناء النموذج النظري لنظرية متكاملة للهوية الرقمية

برزت الهوية الرقمية بوصفها أحد أهم تجليات الشخصية في البيئة الإلكترونية، وأصبحت تمثل وسيلة أساسية لتحديد الأفراد وإثبات وجودهم القانوني في المعاملات الرقمية العابرة للحدود، ولم يُعد التعامل مع هذه الهوية مجرد مسألة تقنية، بل أضحى يثير إشكاليات قانونية دقيقة تتعلق بحجيتها وحمايتها ونطاق الاعتراف بها دولياً، ويزداد تعقيد هذه الإشكاليات في ظل تعدد الأنظمة القانونية وتباين مواقفها من تنظيم الهوية الرقمية، الأمر الذي يطرح تساؤلات جوهرية حول مدى كفاية القواعد التقليدية في القانون الدولي الخاص لتنظيم هذه الظاهرة، وإن التطور نحو الاعتراف بالهوية الرقمية لا يقتصر على مجرد إدخال وسيلة تقنية في نطاق المعاملات، بل يستدعي إعادة بناء المفاهيم القانونية التقليدية، والبحث عن مقاربات حديثة تحقق التوازن بين متطلبات السيادة الوطنية وضرورات الانفتاح القانوني، من خلال بلورة تصور قانوني متكامل يؤسس لمكانة الهوية الرقمية ضمن منظومة القانون الدولي الخاص، ولغرض الإحاطة بالموضوع سوف نتناوله بالنقاط الآتية:

أولاً–الأسس التي تُبنى عليها نظرية الهوية الرقمية: تُبنى النظرية المتكاملة للهوية الرقمية على تكامل بين أسس قانونية وتقنية ودولية، ولا تقتصر على تعريف الظاهرة بل تمتد لتقديم حلول عملية لإشكاليات الاختصاص وتنازع القوانين والإثبات، ويُعد عنصر ضابط الإسناد والاعتراف الدولي من أهم مرتكزاتها، لكونهما يعكسان جوهر تدخل القانون الدولي الخاص في هذا المجال. ومن هذه الأسس ما يأتي:

١–مركز المصالح الرقمية لنظرية الهوية الرقمية: مركز المصالح الرقمية" هو محاولة فقهية لتأسيس رابطة قانونية جديدة تتلاءم مع طبيعة الهوية الرقمية، بحيث يصبح بديلاً أو مكملاً للموطن التقليدي، ويؤدي دوراً محورياً في حل إشكاليات

(١) سيف علي، التحديات القانونية في العلاقات الدولية الخاصة والبيئة الرقمية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني https://law.uokufa.edu.iq/ وأخر زياره في ٢٠٢٤/٣/٢٤.

الاختصاص وتنازع القوانين في العصر الرقمي. ويُقصد بـــ "مركز المصالح الرقمية" في إطار نظرية الهوية الرقمية ذلك المعيار القانوني الذي يُستخدم لتحديد الموطن أو الارتباط القانوني الأساسي للشخص في البيئة الرقمية، على غرار مفهوم "مركز المصالح الحيوية" في القانون الدولي الخاص التقليدي، ولكن بصيغة تتلاءم مع الواقع الإلكتروني. ولغرض الإحاطة بالموضوع سوف نتناوله بالنقطتين الآتيتين:

٢- تعريف مركز المصالح الرقمية لنظرية الهوية الرقمية: هو المكان أو النظام القانوني الذي تتركز فيه الأنشطة الرقمية الجوهرية للشخص، والذي يُعبر عن أقوى صلة قانونية له في الفضاء الرقمي، بما يبرر إسناد الاختصاص القضائي أو تحديد القانون الواجب التطبيق إليه[١].

٣- الأساس القانوني للمفهوم مركز المصالح الرقمية لنظرية الهوية الرقمية: ويقوم هذا المفهوم على تطوير قواعد الإسناد التقليدية في القانون الدولي الخاص، لمواكبة التحول الرقمي، بحيث يتم الانتقال من الروابط المادية "الموطن، الجنسية" إلى الروابط الرقمية (النشاط الإلكتروني، التواجد الافتراضي، البيانات"[٢].

٤-عناصر تحديد مركز المصالح الرقمية لنظرية الهوية الرقمية: يُستدل على هذا المركز من خلال مجموعة مؤشرات تتمثل في مكان إدارة الحسابات الرقمية مثل الدولة التي تُدار منها الحسابات البنكية أو المنصات الإلكترونية، وموقع النشاط الاقتصادي الرقمي كإبرام العقود الإلكترونية أو ممارسة التجارة عبر الإنترنت، ومقر تخزين البيانات أو معالجتها مثل خوادم الشركات أو مزودي الخدمات الرقمية، ولغة التعامل والجمهور المستهدف وهو معيار مهم في تحديد الارتباط الفعلي بالنظام القانوني، والمنصة الرقمية الأساسية للمستخدم أي البيئة الرقمية التي يزاول فيها نشاطه الرئيسي[٣] .

٥- أهمية مركز المصالح الرقمية في بناء نظرية الهوية الرقمية: تبرز أهمية هذا المفهوم في تحديد الاختصاص القضائي الدولي في منازعات الهوية الرقمية[٤]، وتعيين القانون الواجب التطبيق على المعاملات الرقمية وحماية الحقوق الرقمية للأفراد والحد من تضارب القوانين في البيئة العابرة للحدود[٥].

٦- موقع مركز المصالح الرقمية لنظرية الهوية الرقمية: يمكن اعتبار "مركز المصالح الرقمية" بمثابة ضابط إسناد حديث أو معيار مرن يواكب الطبيعة اللامادية للهوية الرقمية ، وقد يشكل الركيزة الأساسية لنظرية قانونية متكاملة للهوية الرقمية في إطار القانون الدولي الخاص[٦].

---

(١) Atkinson Craig, 'A Digital Dominion: Launching the Commonwealth Model Law on Digital Trade' 23 (2026) Cambridge International Law Journal. تاريخ أخر زيارة ٢٠٢٦/٢/١٥،الساعة ١١:٣٥ صباحا.
البحث يمكن الوصول اليه من خلال الرابط: https://papers.ssrn.com/

(2) Derwis Dilek and others, 'A new Private International Law for Digital Assets' 89 (2025) The Rabel Journal of Comparative and International Law.P.714.

(3) Jakup Wyczik, 'Ownership in the 21st Century: Property law of Digital Assets' 34 (2025) Information & Communications Technology Law. P.187.

(4) Yulia Razmetaeva, Hanna Ponomarova and Iryna Bylya -Sabadash, 'Jurisdictional issues in the Digital Age' 10 (2021) Revista de Derecho. P.167.

(٥) إبراهيم عطية محمود المهدي، مصدر سابق، ص٥١٣.

(٦) د. هشام علي صادق، د عكاشة محمد عبدالعال، القانون الدولي الخاص-الإجراءات المدنية والتجارية الدولية وتنفيذ الأحكام الأجنبية وتنازع القوانين، دار المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٨، ص٤٣٩. وللمزيد انظر:
ma, 'Adapting Private International Law to the Digital Age: Jurisdiction in Cross – Border Data Disputes' (2025) Washington International Law Journal.

ثانياً: مزايا وعيوب بناء نظرية الهوية الرقمية: تتجلى مزايا بناء هذه النظرية في عدة جوانب، لعل أبرزها تحقيق قدر من الوضوح والاستقرار القانوني في المعاملات الرقمية، من خلال وضع قواعد إسناد مرنة تتلاءم مع طبيعة الهوية الرقمية، كما تُسهم هذه النظرية في تعزيز حماية الحقوق الأساسية للأفراد، ولا سيما الحق في الخصوصية وحماية البيانات، عبر تمكينهم من السيطرة على هوياتهم الرقمية ضمن إطار قانوني منظم، كما أنها تساعد في تقليص تنازع القوانين وتضارب الاختصاصات القضائية، من خلال تبني معايير حديثة، مثل معيار الصلة الأقوى أو مركز المصالح الرقمية، بما يعزز الثقة في البيئة الرقمية الدولية [١].

ألا ان بناء نظرية الهوية الرقمية لا يخلو من عيوب وتحديات جوهرية، إذ يواجه صعوبة في التوفيق بين اعتبارات السيادة الوطنية ومتطلبات الطبيعة العابرة للحدود للفضاء الرقمي، مما يثير إشكالات تتعلق بمدى خضوع الهوية الرقمية لسلطة الدولة أو استقلالها النسبي، كما أن تعدد الفاعلين في إدارة الهوية الرقمية وخاصة الشركات التكنولوجية العالمية يؤدي إلى إضعاف الدور التقليدي للدولة، وخلق نوع من عدم التوازن في توزيع السلطة على البيانات، يضاف إلى ذلك صعوبة وضع معايير موحدة على المستوى الدولي، في ظل اختلاف النظم القانونية وتباين مستويات التطور التكنولوجي، كما ان الإفراط في المرونة في قواعد الإسناد يؤدي إلى نوع من عدم اليقين القانوني، إذا لم تُضبط بضوابط واضحة، وهو ما قد يفتح المجال أمام التلاعب أو التحايل القانوني، فضلاً على أن التطبيق العملي لهذه النظرية قد يصطدم بعوائق تقنية وتشريعية، تتعلق بصعوبة التحقق من الهوية الرقمية أو إثباتها أمام الجهات القضائية[٢].

المطلب الثاني

آليات تطبيق نظرية الهوية الرقمية في ظل القانون الدولي الخاص

تبرز نظرية الهوية الرقمية كإطار فكري يسعى إلى إعادة بناء قواعد الإسناد والاختصاص على أساس معايير رقمية، تعكس النشاط الفعلي للأشخاص في الفضاء الإلكتروني. غير أن نجاح هذه النظرية لا يتوقف عند حدود التنظير، بل يقتضي تفعيلها من خلال آليات تطبيق عملية قادرة على ترجمة مفاهيمها إلى حلول قانونية قابلة للتنفيذ أمام القضاء والهيئات المختصة، وتتمثل هذه الآليات في مجموعة من الأدوات القانونية والتقنية، من أبرزها اعتماد معايير حديثة لتحديد الاختصاص القضائي الدولي، وتطوير قواعد إسناد مرنة تأخذ بعين الاعتبار مكان ممارسة النشاط الإلكتروني وموقع البيانات، وتوحيد الجهود الدولية لوضع أطر تنظيمية مشتركة، بما يحد من تضارب القوانين ويُعزز الثقة في المعاملات الرقمية، ولغرض الإلمام بالموضوع سوف نتناوله بالنقطتين الآتيتين:

أولاً–اعتماد نموذج تدريجي لنظرية الهوية الرقمية: لم يعد من الممكن إرساء نظام قانوني متكامل للهوية الرقمية بصورة فجائية أو جامدة، نظراً لتعقيد البيئة الافتراضية وتعدد الفاعلين فيها واختلاف الأنظمة القانونية المنظمة لها، ومن هنا تبرز أهمية اعتماد نموذج تدريجي لتكريس نظرية الهوية الرقمية، يقوم على الانتقال المرحلي من الأطر التقليدية إلى منظومة

البحث يمكن الوصول اليه من خلال الرابط: https://wilj.org/2025/12/04/adapting-private-international-law-to-the-digital-age-jurisdiction-in-cross-border-data-disputes/S_A_MEANS_TO_PROJECT_EU_DIGITAL_VALUES_ABROAD
تاريخ أخر زيارة ٢٠٢٦/١٢/٣٠،الساعة ٤:٤٥ مساءا.

([1]) Camila Rodriguez and Georgios Nikolaidis, 'Digital Identity Systems and Human Rights: A Legal Framework for Trust and Security' 2 (2023) Legal Studies in Digital Age. P.49.

([2]) Federico Pierucci, 'Sovereignty in the Digital Era: Rethinking Territoriality and Governance in Cyberspace' 4 (2025) Digital Society. P.1 .

قانونية رقمية متكاملة، بما يضمن تحقيق التوازن بين الاستقرار القانوني ومتطلبات التطور التكنولوجي، ويستند هذا النموذج إلى فكرة مفادها أن تطوير قواعد القانون الدولي الخاص يجب أن يتم بصورة مرنة ومتدرجة، بحيث تُدمج المفاهيم الرقمية الجديدة، كـ"مركز المصالح الرقمية" والروابط الإلكترونية، ضمن الضوابط التقليدية القائمة، بدلاً من استبدالها بشكل كامل وفوري، فالتدرج في التطبيق يسمح باختبار فعالية هذه المفاهيم عملياً، وتكييفها وفق خصوصية كل نظام قانوني، مع تقليل المخاطر المرتبطة بالتحول المفاجئ[١].

ثانياً–اختبار الصلة الأقوى لنظرية الهوية الرقمية المتكاملة: يُعدّ اختبار الصلة الأقوى من أبرز الآليات الحديثة التي أفرزها القانون الدولي الخاص لمعالجة قصور ضوابط الإسناد التقليدية، لاسيما في مواجهة العلاقات القانونية المعقدة ذات الطابع العابر للحدود، ومع تطور البيئة الرقمية وظهور الهوية الرقمية ككيان قانوني مستقل نسبياً، برزت الحاجة إلى توظيف هذا الاختبار ضمن إطار بناء نظرية متكاملة للهوية الرقمية، بما يسمح بتحديد القانون الواجب التطبيق على نحو أكثر مرونة وواقعية، ويقوم اختبار الصلة الأقوى على فكرة جوهرية مفادها إسناد العلاقة القانونية إلى النظام القانوني الأكثر ارتباطاً بها من حيث عناصرها الواقعية والقانونية، بدلاً من التقيد بضابط جامد قد لا يعكس حقيقة هذه العلاقة. وفي سياق الهوية الرقمية، تتعدد الروابط المحتملة، كموطن المستخدم، ومكان تخزين البيانات، وجنسية مزود الخدمة، ومكان تحقق الأثر القانوني، الأمر الذي يجعل من الصعب الاعتماد على ضابط واحد ثابت[٢].

ثالثاً–السيادة الرقمية للهوية الرقمية: ان بلورة نظرية متكاملة للهوية الرقمية في ظل السيادة الرقمية تقتضي تطوير قواعد قانونية جديدة تستوعب خصوصية البيئة الرقمية، وتُحقق التوازن بين الاعتبارات الوطنية والدولية، بما يسهم في إرساء نظام قانوني فعال يضمن حماية الهوية الرقمية ويعزز الثقة في المعاملات الإلكترونية على الصعيدين الوطني والدولي، أذ برزت فكرة "السيادة الرقمية للهوية الرقمية" كأحد المفاهيم الحديثة التي تعكس إعادة تشكيل السيادة في بيئة لا تعترف بالحدود التقليدية، الأمر الذي يفرض تحديات عميقة أمام النظم القانونية في سعيها لتنظيم هذه الظاهرة المستجدة، وفي سياق بناء نظرية متكاملة للهوية الرقمية، تبرز السيادة الرقمية كعنصر محوري لا غنى عنه، إذ تمثل الإطار الذي يُحدد من يملك سلطة التحكم في عناصر الهوية الرقمية، وكيفية تنظيمها وحمايتها. ويتطلب ذلك إعادة النظر في قواعد القانون الدولي الخاص، لاسيما ما يتعلق بضوابط الإسناد وتحديد القانون الواجب التطبيق، بما يتلاءم مع الطبيعة اللامكانية للهوية الرقمية، فضلاً عن ضرورة التنسيق مع مبادئ القانون الدولي العام التي تؤكد على سيادة الدول، ولكنها في الوقت ذاته تواجه تحديات حقيقية في الفضاء السيبراني[٣].

الخاتمة

أولاً–الاستنتاجات:

(1) انظر: Edoardo Benvenuti, 'Private International Law as A Means to Project EU Digital Values Abroad' (Paper Presented at International Scientific Conference on International EU and Comparative Law Issues in the Age of Modern Technologies, November 2023).البحث يمكن الوصول اليه من خلال الرابط: https://www.researchgate.net/_AS_A_MEANS_TO_PROJECT_EU_DIGITAL_VALUES_ABROAD تاريخ أخر زيارة ٢٠٢٦/١/٨،الساعة ١٢:٣٥ مساءا.

(2) Simar Sharma, 'International Law Jurisdiction in Cyberspace: Navigating Legal Frontiers in the Digital Domain' 11(2025) International Journal of Law.P.90.

(3) أنظر في نفس هذا الاتجاه: Jessica Shurson, 'Investigative Jurisdiction: The Evolving Limits of Extraterritoriality in Transnational Digital Investigation' 74 (2025) International and Comparative Law Quarterly' P.675.

١- أصبحت الهوية الرقمية في قلب ثورة رقمية متكاملة الأبعاد تمس المجالات القانونية للأفراد، وأحدى المرتكزات التي ينهض عليها التعامل الإلكتروني في كافة مناحي الحياة، ولم يُعد دورها مقتصراً على مجرد الدخول على المنصات الإلكترونية، بل فرضت ذاتها كواقع قانوني حديث ووسيلة رئيسية لإبرام العقود وأنشاء مختلف الالتزامات المدنية في عالم افتراضي يشهد تفكك الحدود الجغرافية.

٢-تُعد الهوية الرقمية امتداداً للشخصية القانونية في صورتها المعاصرة، إذ تمثل الوسيلة التي يُعرّف بها الفرد أو الكيان نفسه داخل الفضاء الرقمي، ويباشر من خلالها مختلف تصرفاته الإلكترونية، ألا أن هذا الامتداد يثير إشكالية جوهرية تتعلق بمدى خضوع هذه الهوية لسيادة الدولة أو تمتعها بنوع من الاستقلال النسبي في إطار ما يُعرف بالسيادة الرقمية، خاصة في ظل هيمنة الشركات التكنولوجية العالمية على إدارة البيانات وتحديد معايير التحقق والاعتراف.

٣- ان اختبار الصلة الأقوى لنظرية الهوية الرقمية المتكاملة يُعد أداة قادرة على استيعاب الطبيعة اللامادية والمتغيرة للهوية الرقمية، إذ يسمح بتقدير مجموع الروابط ذات الصلة وترجيح أقواها، وفقاً لظروف كل حالة على حدة، كما يُسهم هذا الاختبار في تحقيق قدر أكبر من العدالة والمرونة، من خلال إسناد النزاع إلى القانون الأكثر ملاءمة لحقيقته، بما يعزز حماية الحقوق المرتبطة بالهوية الرقمية، وفي مقدمتها الحق في الخصوصية وحماية البيانات.

٣-ان تأمين الفضاء الإلكتروني يتم من خلال حل الإشكالات المتعلقة والتي تطرحها الآليات القضائية فيما يتعلق بنزاعات الهوية الرقمية وتنازع الاختصاص القضائي من خلال إيجاد مزيج خلاق بين مبادئ الاختصاص التقليدية مثل " الإقليمية، الشخصية، الحمائية، والعالمية الافتراضية وبين الآلات الإجرائية والضمانات الحقوقية، فالمكان لم يختفِ بل تحول إلى خرائط بيانات، والجنسية لم تنحل بل تم إعادة تكوينها من خلال مواطنة المعلومات، والحماية أصبحت واجب دولي قضائي على الدول التي تملك القدرة التقنية، أما العالمية فأصبحت مرهونة في تنسيق شبكات الأنترنت ومبدأ توازن السيادة.

٤- يتيح اعتماد النموذج التدريجي إمكانية بناء ثقة قانونية وتقنية في بناء نظرية متكاملة للهوية الرقمية، من خلال مراحل تبدأ بالاعتراف المحدود بها في مجالات معينة، كالمعاملات الإلكترونية، ثم تتوسع تدريجياً لتشمل مجالات أوسع، مثل تحديد الاختصاص القضائي وتنازع القوانين. ويُسهم هذا النهج في تعزيز التعاون الدولي، عبر إتاحة المجال لتقارب تشريعي تدريجي بين الدول، وصولاً إلى تبني معايير موحدة أو شبه موحدة، وإن اعتماد نموذج تدريجي لنظرية الهوية الرقمية في إطار القانون الدولي الخاص لا يُعد مجرد خيار تنظيمي، بل يمثل ضرورة عملية لاحتواء التحديات التي تفرضها الرقمنة، وضمان انتقال آمن ومنظم نحو نظام قانوني يعترف بالهوية الرقمية كضابط إسناد حديث وفعال.

٥- إن بناء نظرية متكاملة للهوية الرقمية في ظل القانون الدولي الخاص يظل مشروعاً طموحاً يجمع بين فرص كبيرة لتعزيز الحماية القانونية في العصر الرقمي، وتحديات معقدة تتطلب توازناً دقيقاً بين المرونة واليقين، وبين السيادة الوطنية والانفتاح الدولي، بما يحقق في النهاية نظاماً قانونياً فعالاً ومستجيباً لمتطلبات الواقع الرقمي المتطور.

ثانياً- المقترحات:

ان الوصول إلى نظرية قانونية متكاملة للهوية الرقمية في نطاق القانون الدولي الخاص يقتضي الجمع بين التجديد في ضوابط الإسناد والمرونة في الاختصاص القضائي والتعاون الدولي الفعّال، بما يضمن تحقيق التوازن بين حماية الأفراد واحترام سيادة الدول، ويواكب في الوقت ذاته التطور المتسارع للبيئة الرقمية. ونرى ان نسوغ المقترحات الآتية:

١–نقترح تدخل تشريعي لتأطير وإصدار قانون مستقل يتعلق بالهوية الرقمية ينظم أحكامها وطبيعتها القانونية وحدود استخدامها وبيان اثرها القانوني بشكل دقيق وواضح في ظل القانون الدولي الخاص، فضلاً عن تعديل في القوانين المدنية وقانون الأثبات بما يواكب التطور الدولي الرقمي في هذا المجال.

٢–نقترح لغرض بناء نظرية متكاملة للهوية الرقمية الأخذ بنموذج قانوني مرن يقوم على التوازن بين ثلاثة أبعاد رئيسية تتمثل في سيادة الدولة في حماية بيانات مواطنيها، وسيادة الفرد على هويته الرقمية وبياناته الشخصية، ودور الفاعلين من غير الدول، وخاصة الشركات الرقمية، في إدارة البنية التحتية للهوية الرقمية، كون السيادة الرقمية للهوية الرقمية لم تعد مفهوماً أحادياً، بل أصبحت تعبيراً عن سيادة متعددة المستويات، تتوزع بين الدولة والفرد والقطا ع الخاص.

٣–نوصي بإقرار الطبيعة القانونية للهوية الرقمية والنص صراحةً على أن الهوية الرقمية تُعد امتداداً للشخصية القانونية، بما يمنحها مركزاً قانونياً مستقلاً نسبياً، ويُرتّب عليها حقوقاً والتزامات، واعتبار الهوية الرقمية ضابط إسناد حديث وإدخال الهوية الرقمية ضمن ضوابط الإسناد في القانون الدولي الخاص إلى جانب الجنسية والموطن خاصة في العلاقات الرقمية البحتة وتبني معيار مركز المصالح الرقمي واعتماد هذا المعيار لتحديد القانون الواجب التطبيق، ثانياً.

٤–إعمال مبدأ الصلة الأقوى والأخذ بمرونة في تحديد القانون الأنسب عبر معيار الصلة الأكثر ارتباطاً بالهوية الرقمية، بدلاً من الجمود في الضوابط التقليدية والعمل على تطوير قواعد تنازع خاصة بالبيئة الرقمية واستحداث قواعد إسناد خاصة بالمنازعات الرقمية مثل مكان الخادم مقر المنصة مكان المستخدم الفعلي، و إقرار مبدأ القانون الأقرب للحماية وتطبيق القانون الذي يوفر أكبر قدر من الحماية للحقوق الرقمية، خاصة في مجال حماية البيانات والخصوصية .

٥–العمل على إعادة صياغة قواعد الاختصاص القضائي وتوسيع معايير الاختصاص لتشمل مكان الوصول إلى الخدمة الرقمية ومكان تحقق الضرر الرقمي ومكان إقامة المستخدم أو مركز مصالحه الرقمية وإقرار الاختصاص القضائي المرن بما يسمح للقاضي بالنظر في النزاع إذا وُجد ارتباط فعلي ومعقول بالدولة .

٦–تبني مفهوم السيادة الرقمية المرنة وتحقيق توازن بين سيادة الدولة ومتطلبات الطبيعة العابرة للحدود للفضاء الرقمي وإبرام اتفاقيات دولية خاصة بالهوية الرقمية تهدف إلى توحيد المفاهيم القانونية وتسهيل الاعتراف المتبادل بالهويات الرقمية وتقليل تنازع القوانين وتعزيز التعاون القضائي الدولي عبر تبادل المعلومات، والاعتراف بالأحكام الأجنبية في المنازعات الرقمية .

٧–تعزيز حماية الحقوق المرتبطة بالهوية الرقمية مثل الحق في الخصوصية وحماية البيانات الشخصية والحق في النسيان الرقمي وتجريم الاعتداء على الهوية الرقمية دولياً من خلال وضع قواعد موحدة لمكافحة سرقة الهوية والانتحال الرقمي، ووضع تشريعات وطنية متوافقة دولياً مع مراعاة المعايير الدولية لضمان الانسجام التشريعي.

المصادر

أولاً–الكتب:

١–أحمد عبدالحميد أحمد حبيب، مراحل ومهارات بناء منظومة الهوية الشخصية الرقمية الذكية المتكاملة للمفتي الرشيد بعصر الذكاء الاصطناعي، المؤسسة الرقمية المتكاملة، د س ن.

٢–د أحمد عبدالكريم سلامة، علم قاعدة التنازع والاختيار بين الشرائع أصولاً ومنهجاً، مكتبة الجلاء الجديدة، الإسكندرية، ط١، ١٩٩٦.

٣–د. حسن الهداوي، ود. غالب الداوودي، القانون الدولي الخاص–تنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائي وتنفيذ الأحكام الأجنبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ١٩٨٨.

٤–د. حفيظة السيد الحداد، الموجز في القانون الدولي الخاص، المبادئ العامة في تنازع القوانين، الكتاب الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٣.

٥–رأفت رضوان، عالم التجارة الإلكترونية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ١٩٩٩.

٦–د. هشام علي صادق، د عكاشة محمد عبدالعال، القانون الدولي الخاص–الإجراءات المدنية والتجارية الدولية وتنفيذ الأحكام الأجنبية وتنازع القوانين، دار المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٨.

٧–د. يونس صلاح الدين علي، القانون الدولي الخاص–دراسة تحليلية في تنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائي الدولي وتنفيذ الأحكام الأجنبية، ط١، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، ٢٠١٦.

ثانياً– البحوث :

١–د. إبراهيم عطية محمود المهدي، الحق في الهوية الرقمية في ضوء حماية البيانات الشخصية والخصوصية المعلوماتية –دراسة وصفية تحليلية مقارنة، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية،ع٨٤، ٢٠٢٣.

٢–د. أحمد وجدي أحمد أبو عامر، الهوية الرقمية وتأثيرها على فكرة الشخصية القانونية في الالتزامات المدنية، بحث منشور في مجلة القانونية ،العدد٢٥، الإصدار الأول، ٢٠٢٥.

٣–خالدي سعاد، دور الهوية الافتراضية للمتلقي في التغيير السياسي عبر مواقع التواصل الاجتماعي، بحث منشور في مجلة دراسات، ع٧، ٢٠١٥.

٤–د. زياد طارق جاسم، الهوية الرقمية وانعكاساتها على الخصوصية في ظل تقنيات الذكاء الاصطناعي ، بحث منشور في مجلة دراسات البصرة، م ع ٥٦، س١٩ ، ٢٠٢٤.

٥–د. سامي الطيب إدريس محمد، دواعي وآثار خرق السيادة في ظل المتغيرات الدولية، بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، مج١٠،ع٢، ٢٠٢٤.

٦–سرمد صباح زعيل، ماهية الحجة القانونية للمستندات الإلكترونية، بحث منشور في مجلة الجامعة العراقية، مج٧١، ع٧، ٢٠٢٤.

٧–د. صفاء إسماعيل وسمي، أزهار حميد مهدي، تعطيل وظيفة قاعدة الأسناد، بحث منشور في مجلة المعهد، ع١٣، ٢٠٢٣.

٨–عبدالرحمن جعيد، مراد قريبيز، المسائل القانونية المُثارة بشأن تنازع الاختصاص القضائي في الفضاء الرقمي، بحث منشور في المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، مج٩، ع٢، ٢٠٢٥.

٩–ليلى يوسف محمد صلي، أحمد عبادة العربي، الهوية الرقمية– النشأة والتعريف والمعايير الفنية، بحث منشور في المجلة العلمية بكلية الآداب، جامعة طنطا، كلية الآداب، مج ٢٠٢٢، ع٤٦، ٢٠٢٢.

١٠–مروى السيد الحصاوي، المرافعة الرقمية في عصر التقاضي الإلكتروني–دراسة مقارنة، بحث منشور في مجلة جيل للدراسات المقارنة، ع٢٠، ٢٠٢٤.

١١–نصير علي حسين، التهجين الثقافي في العرض الرقمي التوتر بني العولمة والمحلية في تشكيل هوية الشباب، بحث منشور في مجلة العين العراقية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع١، ٢٠٢٥.

١٢-د. نورة شلوش، القرصنة الإلكترونية في الفضاء السيبراني "التهديد المتصاعد لأمن الدول" بحث منشور في مركز بابل للدراسات الاجتماعية، مج٨، ع٢، ٢٠١٨.

١٣-نور الدين بن نعيجة، الهوية الوطنية بين الموروث التاريخي وتحديات العولمة والرقمنة، بحث منشور في مجلة الباحث، ع١٨، ٢٠١٧.

ثالثاً-القوانين:

١- قانون الوثائق الشخصية الاستوني (Identity Documents Act)

٢- قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية الإماراتي الاتحادي رقم ١ لسنة ٢٠٠٦.

٣- لائحة الاتحاد الأوربي (eIDAS) رقم ٩١٠ سنة ٢٠١٤.

٤- قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية العراقي رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢.

٥- قانون التوقيع الإلكتروني المصري رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤.

٦- نظام التعاملات الإلكترونية السعودي الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم ٨٠ لسنة ١٤٢٨هـ.

٧- نظام خدمات الدفع الإلكتروني للأموال رقم ٢ لسنة ٢٠٢٤.

٨- نظام تنظيم التجارة الإلكترونية رقم ٤ لسنة ٢٠٢٥.

٩- تعليمات تسهيل تنفيذ قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم ١ لسنة ٢٠٢٥.

رابعاً-المصادر الأجنبية:

1. Atkinson Craig, 'A Digital Dominion: Launching the Commonwealth Model Law on Digital Trade' 23 (2026) Cambridge International Law Journal.
2. Camila Rodriguez and Georgios Nikolaidis, 'Digital Identity Systems and Human Rights: A Legal Framework for Trust and Security' 2 (2023) Legal Studies in Digital Age.
3. Derwis Dilek and others, 'A new Private International Law for Digital Assets' 89 (2025) The Rabel Journal of Comparative and International Law.
4. Edoardo Benvenuti, 'Private International Law as A Means to Project EU Digital Values Abroad' (Paper Presented at International Scientific Conference on International EU and Comparative Law Issues in the Age of Modern Technologies, November 2023).
5. EIDAS Regulation (EU) No 910-2014, on electronic identronic and trust seivices, Articles 7, 19, 25.
6. Federico Pierucci, 'Sovereignty in the Digital Era: Rethinking Territoriality and Governance in Cyberspace' 4 (2025) Digital Society.
7. GUILLIEN "R." VINCENT "J.", Lexique de termes juridiques, Dalloz ،Paris, 2007.
8. Hong Wu and Wenxiang Zhang, 'Digital Identity, Privacy Security and their Legal Safeguards in the Metaverse' 2 (2023) Security and Safety Journal
9. Jessica Shurson, 'Investigative Jurisdiction: The Evolving Limits of Extraterritoriality in Transnational Digital Investigation' 74 (2025) International and Comparative Law Quarterly'
10. Kostenko Oleksu, 'Digital Jurisdiction and Post – Territorial Law' 1 (2025) Metaverse Science, Society and Law.
11. Lucrezia Canzutti, 'Making Digital (Non) Citizens: Digital Identity, non – Knowledge and Statelessness in Cambodia' 10 (2025) Geopolitics.

12. Manish Karmwar and Divy Kunwar, 'The Dilemma Between Digital Identity and Privacy in Modern Governance: Comparing South Arica and India' 0 (2025) Journal of Asian and African Studies.
13. Montassar Naghmoucchi, Maryline Laurent, Claire Levallois-Barth and Nesrine Kaaniclehe, 'Comparative Analysis of Technical and Legal Framework of Various National Digital Identity Solutions' 2310.01006 (2023) arXiv.
14. Nacereddine Sitouah, Marco Esposito and Francesco Bruscghi, 'Self – Sovereign Identity and eIDAS 2.0: An Analysis of Control, Privacy and Legal Implication' 2601.1983 (2026) arXiv.
15. Piia Tammpuu and Anu Masso, 'Transnational Digital Identity as an Instrument for Global Digital Citizenship: The Case of Estonia's E-Residency' 21 (2019) Information System Frontiers.
16. Samay Jain and Ananya Sharma, 'Adapting Private International Law to the Digital Age: Jurisdiction in Cross – Border Data Disputes' (2025) Washington International Law Journal.
17. Simar Sharma, 'International Law Jurisdiction in Cyberspace: Navigating Legal Frontiers in the Digital Domain' 11(2025) International Journal of Law.
18. Yulia Razmetaeva, Hanna Ponomarova and Iryna Bylya -Sabadash, 'Jurisdictional issues in the Digital Age' 10 (2021) Revista de Derecho.

خامساً-المواقع الإلكترونية:

1- **https://u.ae/ar/about-the-uaeuae**
2- https://www.google.com/search?q
3- https://www.ibm.com
4- https://didit.me/ar/blog
5- https://law.uokufa.edu.iq/
6- https://imcwire.com